الإحلال في الكتاب لسيبويه
- دراسة تأصيلية في ضوء النحو التحويلي-

د. عاطف طالب عبد السلام الرفوع
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الإحلال في الكتاب لسيبويه- دراسة تأصيلية في ضوء النحو التحويلي-

د. عاطف طالب عبد السلام الرفوع

قسم النحو والصرف وفقه اللغة- كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٧/ ٧/ ١٤٤١ هـ تاريخ قبول البحث: ١٠/ ٢/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

تُعْنَى الدِّراسة بالكتاب لسيبويه، وهو من أجلِّ كتب النَّحو بلا منازع، وأعلاها منزلة وقدرا؛ وهو لم يكن غفلا عن كثير من الموضوعات والمكوِّنات الَّتي طرقها تشومسكي في نظريته، فما يسمَّى بالمكوِّن التَّحويلي بعناصره المختلفة له حضور واسع في الكتاب؛ لذا عني هذا البحث بإبراز قضية الإحلال ومعالجتها في الكتاب، وقد استوقفني ما يزيد على مئة موضع من خلال الاستقراء غير التام، عالج فيها سيبويه مسائل عدة قائمة على عنصر الإحلال بمختلف صوره وأنواعه.

وتسعى الدِّراسةُ إلى تأصيلِ مصطلحِ الإحلال في تراثنا النَّحوي ولا سيَّما في الكتاب لسيبويه، وذكرِ المصطلحاتِ المقاربة له في الدَّلالةِ والمفهومِ، وتحليل مسائل مختارة تجلِّي الإحلال في الكتاب، وذكر الفوائد اللُّغويَّة لهذا الإحلال، معتمدا على الوصفِ والتَّحليلِ والاستقراء غير التَّام لما جاء في الكتاب من مسائل تنتظم تحت عنصر الإحلال.

وتوصلت الدِّراسة إلى نتائج هامة من أبرزها أنَّ ما ذكره تشومسكي من عناصر التَّحويل جذوره وأسسه الأولى موجودة في الكتاب، وتناولها سيبويه ولا سيما الإحلال، فقد ذكره سيبويه تحت مسميات وتعبيرات عدة، نحو: ما جاء بمنزلة كذا، وما أجري مجرى كذا، وما جاء في موضع كذا...ومنها تعدد صور الإحلال في الكتاب كإحلال الاسم مكان الاسم، والفعل مكان الفعل، والاسم مكان الفعل، والتركيب مكان المفردات...ومنها أنَّ سيبويه في معالجته لصور الإحلال استحضر البنية العميقة والحذف والاتِّساع وهي عناصر أساسية في النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية.

الكلمات المفتاحية: سيبويه، الكتاب، تشومسكي، النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية، الإحلال.

Replacement in the Book of Seibaweihi. A Referential Study in the light of Transformational grammar

Prof. Atef Taleb Al Rfou'
Department of Grammar -Morphologe and philology College of Arabic Language
Al-Imam Mohammad Ibn Saud University

Abstract:

This study is concerned with The Book, for Seibaweih which is regarded as one of the best books among all books of syntax since it early covered topics such as transformational grammar which is contemporarily discussed in Chomsky's theories .

This study aims at: 1-revealing and clarifying the replacement as one of the transformational rules mentioned in the Book. I found more than a hundred examples in which Seibaweih discussed and explained many topics about Replacement. 2-clarifying the rooting of the term Replacement in our Arabic syntactic literature especially in the Book of Seibaweih with assigning the Replacement terms and synonyms. 3-analyzing and discussing the selected chapters and topics that included Replacement samples with identifying its linguistic characteristics depending on the descriptive, analytical, as well as the incomplete inductive approach .

Findings:1-before Chomsky proposed transformations including the replacement, Seibaweih had discussed them under other terminologies. The samples of replacement included the replacement of a noun in the position of a noun, the replacement of a verb in the position of a verb, the replacement of a noun in the position of a verb, and the replacement of a structure in the position of vocabulary. 2-Seibaweih, when dealing with replacement, was aware of the deep structure, omission, and expansion which were essential in the Transformational-Generative Grammar.

key words: Seibaweihi, the Book, Chomsky, Transformational- Generative Grammar.

المقدِّمة

الحمد لله الَّذي علم الإنسان ما لم يعلم، وكرَّمه بالعقل ليدرك به سبل الهداية، ويسبر به حقول المعارف والعلوم، حمدا لا نفاد لمداده...والصَّلاة والسَّلام على أفصح العرب سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله الأخيار، وصحبه الكرام، صلاة وسلاما دائمين ما تعاقب الأجدان.

ظهرت البدايات الأولى للنظرية التحويلية التوليدية في منتصف القرن الماضي، وقد مرت النظرية بسلسلة من المراحل حتى بلغت نضجها، وآتت أكلها، بدأها تشومسكي بكتابه "البنى النحوية" (syntactic structure) عام ١٩٥٧م، ويعد هذا الكتاب نقطة التحول في حقل اللُّغة من مرحلة الوصف إلى التفسير، ثم مرحلة النظرية النموذجية التي تجلت في كتابه "جوانب نظرية النحو" عام ١٩٦٥م، ثم أكملها بمرحلة النظرية النموذجية الموسعة التي تجلت في أعماله التي صدرت عام ١٩٧٢م بعنوان "دراسات الدلالة في القواعد التحويلية".

وقد ظهرت كثورة على المذهب السلوكي، وعلى التقليد الآلي البلومفيلدي الَّذي يجعل دراسة الأشكال اللُّغوية دراسة وصفية مجوفة لا تتجه إلى أي بعد دلالي، خاضعة للقواعد النظرية المجردة القائمة على المثير والاستجابة، كذلك قامت نظريته على أنقاض المنهج التوزيعي أو البنيوية الهيكلية؛ لأنها تستبعد المعنى، ولا تطبق على جميع أنواع الجمل.

لذا يهدف تشومسكي من نظريته الوصول إلى ما يسمى باستيفاء التفسير، لذا تجاوزت نظريته حدود الوصف كما هو في المذهب السلوكي، والتصنيف

كما هو في المنهج التوزيعي أو البنيوي، وسعت إلى تحقيق المهمة الجوهرية للبحث اللساني الحديث وهي المتمثلة بتفسير حقائق عن اللغة.

ومن العناصر والمكونات البارزة لنظرية تشومسكي المكون أو النحو التحويلي (Transformation Grammar): وهو التغييرات أو القواعد التي يدخلها المتكلم والمستمع على تركيب، فينقل أو يحول البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام، فيولد عددا كبيرا من الجمل انطلاقا من البنية العميقة بصورة بنيات سطحية متعددة، ويشمل هذا المكون عناصر عدة؛ كالتقديم والتأخير (Permutation)، والحذف (Deletion)، والزيادة والنقصان (Addition)، والإحلال (التعويض) (Replacement)، والتوسعة (التوسيع) (Expansion)، والتضييق أو الاختصار.

وقد استوقفني كتاب سيبويه كثيرا، فهو لم يكن غفلا عن كثير من الموضوعات والمكونات الَّتي طرقها تشومسكي، فما يسمى بالمكون التحويلي بعناصره المختلفة له حضور واسع في الكتاب، ولا عجب في ذلك؛ فقد صرح تشومسكي باطلاعه على علوم العربية لا سيما النحو، فقال: "وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري"(١).

لذا عني هذا البحث بمعالجة عنصر الإحلال في الكتاب لكثرة المسائل التي تعرضت لأداءات لغوية وتراكيب عولجت تبعا للإحلال، فقد استوقفني ما يزيد

(١). انظر توثيق هذا النص ص ٦ هامش٤.

على مئة موضع –من خلال الاستقراء غير التام– عالج فيها سيبويه هذه الأداءات والتراكيب معالجة قائمة على الإحلال بمختلف صوره وأنواعه.

ومما دفعني لدراسة الإحلال في الكتاب لسيبويه إضافة إلى كثرة المسائل التي تعرضت له، تجاهل بعض المحدثين لجهود القدماء وإغفالها، حقا لقد انبرى طائفة من العلماء المحدثين الأفذاذ وأنصفوا النحاة القدماء، لكن هناك طائفة أخذت تمجد ما جاء به الغرب، وتنسف ما جادت به عقول النحاة ليرضوا أساتذتهم المستشرقين، ولو تفكروا وتبصروا في جهد أجدادهم لـ"أيقنوا أن أكثر ما قاله تشومسكي بضاعتهم قد ردت إليهم، وميراث أجدادهم يتفضَّل به عليهم" كما قال عبد الله أحمد جاد الكريم(١).

وتسعى الدِّراسةُ إلى تحقيقِ الأهدافِ الآتيةِ:

١- تأصيلِ عنصر الإحلال في تراثنا النَّحْوي، ولا سيَّما في الكتاب لسيبويه، وذكرِ ما يوافقه ويقاربه في الدَّلالةِ والمفهومِ من ألفاظ وتراكيب.

٢- إعطاء مقدمة موجزة مقتضبة تعرِّف بالمدرسة التوليدية التحويلية ومؤسسها.

٣- تحليل ودراسة نماذج مختارة من الكتاب للمسائل التي عالجت أداءات وتراكيب توضح عنصر الإحلال بمختلف صوره وتجليه.

٤- ذكرِ الفوائدِ اللُّغويَّةِ والنَّحوية الَّتي أدَّاها هذا الإحلال.

---

(١). مقال منشور على الشبكة العنكبوتية

٥- الكشف عن مدى التقارب بين النَّحو العربي ممثلا بالكتاب وما جاءت به النظرية التحويلية.

وقد جاءت هذا الدراسة في مقدمة وقسمين، القسم الأول: الدراسة النظرية، وجعلتها في مبحثين؛ الأول النظرية التحويلية التوليدية، مؤسسها وأصولها، والثاني: بين يدي عنصر الإحلال (Replacement)، والقسم الثاني: الدراسة التطبيقية، ثم ختمت الدراسة بجملة من أبرز النتائج التي توصلت إليها.

ويقومُ منهجُ الدِّراسةِ على الوصفِ والتَّحليلِ؛ وذلك من خلال الاستقراء غير التام لما جاء في الكتاب من مسائل وأداءات وتراكيب تنتظم تحت عنصر الإحلال، وقد رتبت هذه المسائل في الدراسة وفق مجيئها أولا في الكتاب.

أما عن الدراسات السابقة فكثيرة الدِّراسات الَّتي عنيت بالنَّظريات اللُّغوية الحديثة وتطبيقاتها في النَّحو العربي، ومن أبرز هذه الدِّراسات ما يأتي:

أولًا: منهج الاستبدال النَّحوي في كتاب سيبويه"دراسة وتحليل". د. لطيف حاتم الزاملي، بحث منشور في مجلة القادسية في الآداب والعلوم والتربية، ج ١١، ع ٢، سنة ٢٠١٢م، وعدد صفحاته ١٠. عنيت هذه الدِّراسة بالاستبدال بمفهومه الواسع وفق ما أفرزته المناهج الحديثة، وذكر منها في الدِّراسة المنهج الوصفي الشكلي عند هاريس والبنيويين أو والمنهج التوزيعي أو التوزيعية، والوظيفية عند بلومفيد وكارتر.

ثانيًا: الاستبدال النَّحوي في كتاب سيبويه. عذراء سعيد عبد، المشرف: د. لطيف حاتم الزاملي. رسالة ماجستير، العراق، جامعة القادسية، ٢٠١٥م، وعدد صفحاتها: ١٥٦، المشرف على هذه الرسالة د. لطيف حاتم الزاملي،

وهو صاحب الدِّراسة الأولى، وهذه الرِّسالة امتداد لبحث المشرف، فقد اتبعت الباحثة طريقة المشرف ومنهجه، فدرست الاستبدال وفق ما جاءت به المدرسة اللُّغوية التَّوزيعية.

ثالثًا: التَّراكيب النَّحوية بين الأصلية والفرعية في كتاب سيبويه في ضوء النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية. مجدي الهنداوي، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، ٢٠١٤م. تناولت هذه الدِّراسة عناصر التَّحويل المتعددة، حيث تناول في الفصل الخامس "أنماط التَّعويض والإحلال" (ص١٣٩-١٥٢)، فتحدَّث بشكل مقتضب ومبسط عن فكرة التَّعويض والإحلال، وقد استبعدت الموضوعات الَّتي ذكرها في هذا الفصل وهي: ١- التنوين. ٢- ياء النِّداء. ٣- إبدال هاء السكت من ياء المتكلِّم. ٤-كم. ٥- إبدال ألف الاستفهام من حرف القسم، وقد درسه في باب الحذف. ٦- تأنيث الفاعل بدلا من تأنيث الفعل، وقد درسه في الحمل على المعنى.

رابعًا: جذور النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية في كتاب سيبويه. جابر عبدالأمير التميمي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م. عالج الدَّارس معظم عناصر التَّحويل إلا الإحلال أو الاستبدال لم يدرسه مطلقًا.

خامسًا: القواعد التَّحويلية للجملة العربية في كتاب سيبويه. البشير عبابة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١١- ٢٠١٢م، تحدَّث صاحب الرِّسالة عن الاستبدال بمفهومه الواسع في المبحث الرابع (من صفحة ١٢٨- ١٣٥) فقط، حيث عالج الاستبدال معالجة سطحية عامة دون تحليل،

مكتفيا بالنَّقل من الكتاب وحده، ولم يعد لمصادر أخرى، ولا يوجد تشابه مع دراستي في المسائل المدروسة مطلقًا.

أما موضوع هذا البحث؛ فقد تناولت الإحلال وفق ما جاءت به النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية لتشومسكي في "الكتاب" لسيبويه؛ لأنَّ معظم الدِّراسات عالجت عناصر التَّوليد والتَّحويل في النَّحو العربي وفي الكتاب لسيبويه معالجة عامة غير متعمقة، وبعضها كما في الدِّراسة الأولى والثَّانية والخامسة عالجت الاستبدال معالجة عامة في ضوء المناهج الحديثة المتعددة، أمَّا هذه الدِّراسة فمتخصصة من جانبين؛ أولًا: متخصصة بدراسة الإحلال فقط من بين عناصر التَّحويل في نظرية تشومسكي. ثانيًا: خاصة بكتاب سيبويه فقط؛ لأنَّه الأصل التَّليد المقدَّم، علمًا أنَّ هذه الدِّراسة تجنبت المسائل والأمثلة الَّتي ذكرها الباحثون في تطبيقهم على النَّظرية التَّحويلية ولا سيَّما في الكتاب لسيبويه.

القسم الأول: الدِّراسة النَّظرية. المبحث الأول: النَّظرية التَّحويلية التَّوليدية، مؤسسها وأصولها:

أولًا: مؤسس النظرية: أفرام نعوم تشومسكي (Avram Noam Chomsky)، أمريكي الجنسية، يهودي الديانة والأصل، ولد في فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا في السابع من ديسمبر عام ١٩٢٨م، تلقى فيها دراسته الابتدائية والثانوية، ثم التحق بجامعة بنسلفانيا، ودرس فيها علم اللغة والرياضيات والفلسفة، وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥٥م، وظل يترقى في حياته العلمية حتى وصل إلى كرسي الأستاذية في علم اللغة واللغات الحديثة، وقد حصل على درجات فخرية عليًّا، وكان عضوا في جمعيات علمية ولغوية عدة.[1]

ثانيًا: صلته بالعربية: أفاد تشومسكي من العربية وعلومها منذ بداية نشأته العلمية، حيث درس مبادئ علم اللغة التاريخي على يد والده الذي كان عالما في اللغة العبرية وهي إحدى اللغات السامية، ومن المعروف أنَّ نحاة العبرية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس ك:(سعديا الفيومي) و(مروان بن الجناح) قد أقاموا درسهم النحوي للغة العبرية على طريقة العرب ومنهجهم في

(1).نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ١١-١٢)، محاضرات في اللسانيات، فوزي الشايب (ص ٣٦٩)، المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة (ص ١٢٩-١٣٠)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة رحمي (ص ٢٥٢)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٦٨).

درس العربية،[١] كذلك درس تشومسكي على يد (فرانز رونتال) وهو من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية وآدابها[٢]، وألفوا فيها.

وقد صرَّح تشومسكي باطلاعه على علوم العربية ولا سيَّما النَّحو، يقول: "وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري"[٣]، وقال: "وقبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية"[٤]. ويقول حلمي خليل حول اطلاع تشومسكي على النحو العربي ودراسته: "لن نحتاج إلى الترجيح أو الاستنتاج فهو يؤكد ذلك في مقابلة له"[٥]

(١). نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ١٢-١٣)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة رحمي (ص ٢٥٢).

(٢). نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص١٣)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص٦٩).

(٣). نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ١٣)، لقاء مع نوام تشومسكي، مازن الوعر (ص٧٧)، المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة (ص١٣٠)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٦٩)

(٤). نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ١٣)، لقاء مع نوام تشومسكي، مازن الوعر (ص٧٧)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٦٩)

(٥). نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز (ص ١٣).

النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية:

حظيت النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية بشهرة عالمية واسعة، وقد ظهرت كثورة على المذهب السلوكي وعلى التقليد الآلي البلومفيلدي، فقد انتقد تشومسكي قصر نظر الوصفيين بوقفهم عند حد السطح الذي يجعل دراسة الأشكال اللغوية دراسة وصفية مجوفة لا تتجه إلى أي بعد دلالي، خاضعة للقواعد النظرية المجردة القائمة على المثير والاستجابة، فكانت نظريته ردة فعل على وصفية أعمال بلومفيلد وأتباعه وسطحيتها.(١)

كذلك قامت نظريته على أنقاض المنهج التوزيعي أو البنيوية الهيكلية، حيث تبيَّن لتشومسكي أن هذه الطرائق التقليدية التي تمتعت بفعالية كبيرة في دراسة الأصوات والصيغ (الفونيمات والمورفيمات)، ولا تتوافق بصورة جيدة مع دراسة الجمل بمختلف أنواعها؛ لأنها تستبعد المعنى، ولا تطبق على جميع أنواع الجمل، فهي منهج في التصنيف، وليست منهجًا صحيحًا لفهم التركيب النحوي للجملة.(٢)

ويتمثل هدف تشومسكي من نظريته في الانتقال باللغة من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير، وفي الوصول إلى ما يسمى باستيفاء التفسير، ولم يكن الهدف من هذا الاستيفاء أن توصف الظواهر باللجوء إلى نظام من الضوابط فحسب، بل يشرح لماذا هي على ما هي عليه، كما لا يريد أن يتوقف عند

---

(١).النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث،بدرة فرخي(ص١١-١٢)،الجهود اللسانية عند مازن الوعر،عامر شتوح(ص ٢٨).

(٢). مدخل إلى المدارس اللسانية، السعيد شنوقة (ص١١٠).

حدود الوصف اللغوي، بل يتعداه إلى إعطاء تفسير علمي دقيق لكيفية حدوث الظاهرة اللغوية حتى نتمكن من معرفة الطبيعة البشرية أينما كانت[١].

وقد مرت النظرية بسلسلة من **المراحل** حتى بلغت نضجها وآتت أكلها، بدأها تشومسكي بكتابه "البنى النحوية" (syntactic structure) عام ١٩٥٧م، ويعد هذا الكتاب أو المرحلة نقطة التحول الجذرية والانتقال باللغة من مرحلة الوصف إلى التفسير...، ثم مرحلة النظرية النموذجية التي تجلت في كتابه "جوانب نظرية النحو" عام ١٩٦٥م، ثم أكملها بمرحلة النظرية النموذجية الموسعة التي تجلت في أعماله التي صدرت عام ١٩٧٢م بعنوان "دراسات الدلالة في القواعد التحويلية"[٢]

وتقوم النظرية التوليدية التحويلية على الأسس والمبادئ الآتية:

١- الفطرية اللغوية والإبداعية: فاللغة ملكة فطريةٌ ذات مظهر إبداعي، تتجلى في قدرة الناطق بلسان من الألسن على فهم وبناء ما لا يتناهى من الجمل، والتمييز بين الجمل الصحيحة وغير الصحيحة[٣]، وقد انبثق عن هذا

---

(١).أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم زكي حسام الدين(ص٦٧)، المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة(ص١٣٨-١٣٩)، حول لسانيات الجملة،آراء ونظريات نعوم تشومسكي،مريج نسيم ومكدود فريد(ص ٧)،الجهود اللسانية عند مازن الوعر، عامر بن شتوح (ص٢٨).

(٢). أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، كريم زكي حسام الدين (ص٦٧)، صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية -سورة البقرة أنموذجا-، عائشة غربي (ص ٢٩)، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، كمال بشر (ص ١٥٦).

(٣).النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث، بدرة فرخي (ص١٣)، صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، عائشة غربي(ص٣٠).

العنصر أو الأساس ظهور عنصرين أساسين هما الكفاية اللغوية والأداء الكلامي.

٢- الكفاية اللغوية (Competence)، والأداء الكلامي (Performance)، يعنى بالكفاءة:

الإمكانية أو المعرفة الضمنية الذهنية لمتكلِّم اللغة المثالي بقواعد لغته، حيث تمكنه من إنتاج عدد لا نهائي من الجمل من عدد محدود من الفونيمات الصوتية، والحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية تركيبية، والربط بين الأصوات المنتجة وتجمعها في مورفيمات تنتظم في جمل، وربطها بمعنى لغوي محدد(١).

أما الأداء الكلامي فيعنى به: الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة اللغوية الكامنة التي تظهر براعة الفرد في استعمال كفاءته اللغوية في إنتاج الجمل وفهمها، فالأداء هو الصورة الواعية التي تمثل الصورة المعقولة من اللغة.(٢)وقد انبثق عن ثنائية الكفاءة والأداء تقسيم الجملة إلى بنيتين عميقة وسطحية.

---

(١). قضايا ألسنية تطبيقية، ميشال زكريا (ص ٦١)، صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، عائشة غربي (ص٣٠)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة رحمي (ص ٢٥٣)، محاضرات في اللسانيات، هويدي والطائي (ص ١٧٨)، المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة (ص ١٥١)، التراكيب النحوية بين الأصلية والفرعية في كتاب سيبويه في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، مجدي الهنداوي (ص ٨).

(٢). صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، عائشة غربي (ص٣٠)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة رحمي (ص ٢٥٣)، محاضرات في اللسانيات، هويدي والطائي (ص ١٧٨).

٣- البنية العميقة (Deep Structure) والبنية السطحية (Surface Structure): يقصد بالبنية العميقة: الصورة الضمنية الذهنية للقواعد التي تصاغ منها الجمل التي تعبر عن الفكر والمعنى الكامن في نفس المتكلم، وتحتوي على كل العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجمل واستعمالاتها الممكنة. أما البنية السطحية فهي تتابع الكلمات التي تصدر عن المتكلم، أو الكلام المادي المتجسد بالفعل ليعبر به عن المعاني الموجودة في الذهن، وتحتوي على كل المكونات الفونولوجية اللازمة للتفسير الصوتي.(١)

٤- القواعد التوليدية التحويلية وهي نظام من القواعد أو التنظيم القواعدي الذي يقرن الأصوات اللغوية بالدلالات الفكرية والكامن ضمن الكفاية اللغوية، وهي قواعد علمية تتناول كفاية المتكلم اللغوية، فمتكلم اللغة ينتج جمل لغته؛ لأنه اكتسب بصورة ضمنية قواعد اللغة الكامنة ضمن كفايته اللغوية، وهذه القواعد تقود عملية التكلم ولا تخضع للملاحظة مباشرة، بل تستنبط من الجمل.(٢)

---

(١). المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة (ص ١٥٧-١٥٨)، محاضرات في اللسانيات، هويدي والطائي (ص ١٧٩)، صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية، عائشة غربي (ص ٣١)، أصول النظرية التوليدية في التراث النحوي القديم من خلال كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري، حدو حياة (ص ٣٦-٣٧)، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، عامر بن شتوح (ص ٤٣-٤٤).

(٢). انظر: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة"، ميشال زكريا (ص ١٢، ٢١)، الجملة العربية بين النحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي "مقاربة لسانية"، فاكية بن عبود ونسيبة بن حجام (ص ٢٢).

ولهذه القواعد ثلاثة مكونات: فونولوجي، ودلالي، وتركيبي أو نحوي، فالمكون الصوتي أو الفونولوجي

(Phonological componen) هو الذي يظهر منطوقا في البنية السطحية، ويقوم بتخصيص كل تركيب لغوي بنطق خاص، انطلاقا من لفظ كل مورفام على حدة.

أما المكون الدلالي (Semantic Component): فهو الذي يوضح البنية العميقة، ويعين معنى الجملة وطريقة تفسيرها.. وهذان المكونان تفسيريان يقتصر عملهما على تحديد تفسير صوتي ودلالي.(١)

أما المكون الثالث فهو المكون التركيبي أو النحوي (Syntactic Component) وهذا المكون هو القلب عند تشومسكي لهذا النظام، وهو الذي يعكس المظهر الإبداعي للغة، وله مكونان هما: المكون التوليدي الأساسي والمكون التحويلي(٢).

المكون التوليدي الأساسي أو النحو التوليدي (Generative Grammar): هو طائفة من القواعد التي تطبق على معجم محدود من الوحدات فتولد؛ مجموعة محدودة أو غير محدودة من الائتلافات.. وتكسبه القدرة على

---

(١). انظر: الجملة العربية بين القدامى والمحدثين "دراسة موازنة"، حسين جزيري (ص ٣٥)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٧٨)، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة"، ميشال زكريا (ص ١٥-١٦)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة رحمي (ص ٢٦٤- ٢٦٥)، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، عامر بن شتوح (ص ٤٨-٥١).

(٢). نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر (ص٥٥)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٧٨)، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، عامر بن شتوح (ص ٥٠).

إنتاج وتوليد عدد لا محدود أو لا متناهي من الجمل، انطلاقا من عدد محصور أو متناه من قواعد اللغة وأنظمتها، وهو حصيلة جميع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية[١].

المكون التحويلي أو النحو التحويلي (Transformation Grammar): وهو التغييرات أو القواعد التي يدخلها المتكلم والمستمع على تركيب؛ فينقل أو يحول البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام، فالقواعد التحويلية وهي اختيارية أو إلزامية تولد عددا كبيرا من الجمل انطلاقا من البنية العميقة بصورة بنيات سطحية متعددة[٢]، ويعتمد النحو التحويلي مقدما على وجود قواعد توليدية؛ لأنه تطوير وامتداد لها، فبإدخال عناصره على النحو التوليدي يصبح تحويليًا[٣].

---

(١). انظر: مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس (ص ٨٤)، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة"، ميشال زكريا (ص ١٦)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة (ص ٢٦٥)، اللسانية التوليدية والتحويلية، عادل فاخوري (ص ٩-١٠)، حول لسانيات الجملة، آراء ونظريات نعوم تشومسكي، مريج نسيم ومكدود فريد (ص ١٢)، النظرية التحويلية التوليدية في الفكر العربي، بدرة فرخي (ص ١٦)، محاضرات في اللسانيات، هويدي والطائي (ص ١٧٨)، اللسانيات التوليدية، مصطفى غلفان (ص ٢٨-٢٩).

(٢). الجملة العربية بين النحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي "مقاربة لسانية"، فاكية بن عبود ونسيبة بن حجام (ص ٢٤)، حول لسانيات الجملة، آراء ونظريات نعوم تشومسكي، مريج نسيم ومكدود فريد (ص ١٣-١٤)، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة"، ميشال زكريا (ص ١٦)، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مازن الوعر (ص٥٥).

(٣). النظرية التحويلية التوليدية في الفكر العربي، بدرة فرخي (ص ١٧).

أبرز عناصر النحو التحويلي أو قواعد التحويل:

١- التقديم والتأخير أو إعادة الترتيب (ermutation).

٢- الحذف (Deletion).

٣- الزيادة والنقصان (Addition).

٤- الإحلال (التعويض) (Replacement).

٥- التوسعة التوسيع (Expansion).

٦- التضييق التقلص الاختصار[١].

ويعنى هذا البحث بدراسة عنصر الإحلال دراسة تأصيلية عند سيبويه في الكتاب، وذكر أبرز صوره التي جاءت في الكتاب، وذكر الفوائد اللغوية له، وما له من ضوابطه وقيود...

(١). حول لسانيات الجملة، آراء ونظريات نعوم تشومسكي، مريج نسيم ومكدود فريد (ص ١٣)، التوجيه اللساني للبنى المحولة بالاستبدال، رابح بومعزة (ص ١٠٤)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٨٣)، صور التحويل بالاستبدال، عائشة غربي (ص ٣٤)، المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة (ص: ١٤٨).

المبحث الثَّاني: بين يدي عنصر الإحلال (Replacement)

نظرة نقدية عامة

تعددت المصطلحات الَّتي ذكرها الدَّارسون والباحثون لهذا العنصر؛ فمنهم من ترجمه بالإحلال[١]، وبعضهم ذكر التَّعويض[٢]، وقسم ذكر الإحلال والتَّعويض معًا، ويرى بعضهم أنَّهما وجهان لعملة واحدة[٣]، وبعضهم ذكر الاستبدال[٤]، وتواجهنا هنا مشكلة تعددت المصطلحات، وتداخل المفاهيم، والخلط بين العلوم؛ لأنَّ جعل مصطلح الاستبدال دون تقييد مرادفًا للإحلال

---

(١). الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث – دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها، زكموط بوبكر (ص: ١٠٧)، النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل، الرجوبي (ص ٨٥).

(٢). حول لسانيات الجملة، آراء ونظريات نعوم تشومسكي، مريج نسيم ومكدود فريد (ص ١٣)، النحو التوليدي والتحويلي، شريفة رحمي (ص ٢٦٥)، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي، أحمد المنصوري و أسمهان الصالح (ص: ٣٣٠)، المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة (ص: ١٤٨)، حول لسانيات الجملة آراء ونظريات تشومسكي، مريج نسيم ومكدود فريد (ص ١٣).

(٣). التراكيب النحوية بين الأصلية والفرعية في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، مجدي الهنداوي (ص ١٣٨-١٣٩)، علم اللغة التقابلي، أحمد ياقوت)ص ٦٩)، قواعد التحويل في شعر عبد الله البردوني، عبير طاهير وصافيه تيطيري (ص ١٧).

(٤). التوجيه اللساني للبنى المحولة بالاستبدال، رابح بومعزة (ص ١٠٧)، أنماط التحويل في الجملة الفعلية، هبة النعيمي (ص ١٠٣)، صور التحويل بالاستبدال، عائشة غربي (ص ٣٤)، إبداعية تحويل الجملة العربية دراسة في التوليد والتحويل في سورة يوسف، سلوى فارح وبية ربيعي (ص: ١٢)، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، حليمة عمايرة (ص ٥٥).

يقود إلى الخلط بين عناصر التحويل وبين عناصر تماسك النص، وشتان ما بين العلمين؛ فالاستبدال دون تقييد من عناصر تماسك النص، أي: عنصر نصاني، والإحلال من قواعد التحويل فهو عنصر تحويلي..وهذا مما قد يؤدي إلى اللبس والخلط بين المصطلحين والعلمين، لذا ينبغي أن يدرسا دراسة مستقلة وافية توضح حد المصطلحين والفرق بينهما، وقد آثرت استخدام الإحلال حتى لا يحدث خلط بين قواعد التحويل وبين عناصر التماسك النصي علمًا أنَّ أكثر من استخدم مصطلح الاستبدال قرنه وقيَّده بالتحويل فقال التحويل بالاستبدال[١]، أو بوب له تحت قواعد التحويل[٢] حتى يميزه عن الاستبدال الذي يعد عنصرًا من عناصر الاتساق.

الإحلال (Replacement) لغة واصطلاحا:

الإحلال لغة: ذكرت مصادر اللغة ومعاجمها معاني كثيرة ومختلفة لـ(حلل وأحلَّ) وما اشتق منهما، وقد اقتصرت على ماله صلة بموضوع الدِّراسة؛ فالإحلال مصدر أحلَّ. يقال: أحل فلان أهله بمكان كذا وكذا، إذا أنزلهم[٣]. وأَحَلَّهُ أَنزله؛ أحلَّه فحلَّ أي: أنزله فنزل[٤]. فمعنى الإحلال هنا يتوجه نحو: إنزال شيء مكان شيء، ووضعه في مكانه.

---

(١). أنماط التحويل في الجملة الفعلية، هبة النعيمي (ص ١٠٣)، إبداعية تحويل الجملة العربية دراسة في التوليد والتحويل في سورة يوسف، سلوى فارح وبية ربيعي (ص ١٢).

(٢). صور التحويل بالاستبدال، عائشة غربي (ص ٣٤).

(٣). تهذيب اللغة، الأزهري (٣/ ٢٨٤)، لسان العرب، ابن منظور (١١/ ١٦٤).

(٤). شمس العلوم، نشوان الحميري (٣/ ١٢٩٤)، مختار الصحاح، الرازي (ص ٧٩).

الإحلال (Replacement) اصطلاحا:

ذكر الباحثون والدَّارسون كما تقدَّم ترجمات عدة لهذا العنصر، فذكروا الإحلال وهو أدقها، والاستبدال مقرونًا بالتَّحويل، والتَّعويض، ولكنَّهم يتَّفقون على مفهوم واحد لها كما في البيان التَّالي:

أ- الإحلال: هو إحلال عنصر جديد بدل التَّركيب الأساسي للجملة، بحيث يكون دالّا على وروده في الذهن، ويعبر عنه رياضيا بـ: أ ـــــ> ب، أو هو نمط من أنماط التَّحويل، ويتمثل في أن يحلَّ عنصر مكان آخر متضمِّنًا معناه، مع إضافة دلالة جديدة(١).

ب- الإحلال : هو استبدال عنصر في الجملة بعنصر آخر يكون متضمِّنًا معناه، علاوة على أنَّ الثَّاني يمكن أن يحمل دلالة جديدة، ويشار لهذا القانون بـ: أ ـــــ> ب(٢).

ت- يقصد بالاستبدال الذي يعد عنصرا تحويليا أو التَّحويل بالاستبدال: هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة

---

(١). الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، حليمة عمايرة (ص ٥٥، ٢٣٨).

(٢). الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث – دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب في نحو اللغة وتراكيبها، زكموط بوبكر (ص ١٠٧)، الجملة العربية بين القدامى والمحدثين "دراسة موازنة"، حسين جزيري (ص ٤٣).

إسنادية أخرى لغرض دلالي[١]، وهو أيضا إحلال مكون مكان مكون تركيبي آخر[٢].

ث- الاستبدال (Replacement): هو إحلال عنصر مكان عنصر آخر، ويعبِّر عنه النَّحويون بالمعادلة الآتية :أ ـــ ب؛ أي: أنَّ العنصر ب حلَّ محلَّ العنصر أ[٣].

مما تقدم فعنصر الإحلال (Replacement) له جانبان؛ جانب لفظي، وجانب معنوي دلالي، اللَّفظي يتجلَّى بإحلال لفظة مكان أخرى، أو إحلال عنصر تركيبي مكان مكون تركيبي آخر، وهو بهذا الجزئية يطابق معناه اللغوي، والجانب الثَّاني يتجلَّى فيما يتضمَّنه العنصر والتَّركيب الجديد من معاني وأغراض دلالية إضافية.

الإحلال عند القدماء –لمحة تاريخية تأصيلية–:

ذكر الإحلال عند النُّحاة في القرن الثَّامن الهجري وما بعده، وممن ذكره أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) في التذييل والتكميل في باب الاستثناء إذا كان بدلًا[٤]،

---

(١). التوجيه اللساني للبنى المحولة بالاستبدال، رابح بومعزة (ص ١٠٧)، التحويل في النحو العربي، رابح بومعزة، (ص: ٦٠)، الجملة في القرآن الكريم –صورها وتوجهها البياني–، رابح بومعزة (ص ٢٣)، قواعد التحويل في شعر عبد الله البردوني، عبير طاهير وصافيه تيطيري (ص: ١٠٩)، أنماط التحويل في الجملة الفعلية، هبة النعيمي (ص ١٠٣)، صور التحويل بالاستبدال، عائشة غربي (ص ٥٢).

(٢). أنماط التحويل في الجملة الفعلية، هبة النعيمي (ص ١٠٣).

(٣). صور التحويل بالاستبدال، عائشة غربي (ص ٣٤).

(٤). التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٢٢).

وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في شرح شذور الذهب في باب البدل[١]، وناظر الجيش (ت ٧٧٨) في تمهيد القواعد في باب عطف البيان[٢]، وخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) في شرح التَّصريح في باب العطف[٣]، ثم الصبان (ت١٢٠٦هـ) في باب الاستثناء[٤]، ويقصد به إقامة شيء مقام شيء أو أن يحل شيء محل شيء آخر ويقوم مقامه، كإحلال البدل محل المبدل منه، أو التابع محل متبوعه، والإحلال بهذا التَّوظيف يوافق معناه اللغوي الذي يتوافق إلى حد ما مع مفهوم الإحلال عند التَّحويليين في جانبه الأول كما ذكر سابقًا.

أمَّا ما قبل القرن الثَّامن الهجري فلم يذكر النُّحاة واللُّغويون هذا العنصر بلفظه، وإنما ذكروا ألفاظًا ومصطلحات مرادفة له، وكذلك ذكر بعض العلماء وصفًا دقيقًا وشاملًا لهذا العنصر، ومن أبين الإشارات الدالة على الإحلال ومفهومه في تراثنا النحوي ما يأتي:

أولًا: سيبويه: وهو محور الدِّراسة، ذكر سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) إشارات ونصوصًا وأداءات لغوية كثيرة تتقاطع مع الإحلال ومفهومه عند التَّحويليين، وسيفصَّل القول لاحقًا.

ثانيًا: ابن جنِّي (ت: ٣٩٢هـ)، يعد ابن جنِّي حقلًا خصبًا ومستودعًا كبيرًا لمعظم النظريات الحديثة، ومنها التَّوليدية التَّحويلية بكافة عناصرها، ومن

---

(١). شرح شذور الذهب، ابن هشام (ص ٥٦٣).

(٢). تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧/ ٣٣٨٣).

(٣). شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (٢/ ١٥٠-١٥١).

(٤). حاشية الصبان (٢/ ٢١٥).

الإشارات الدَّالة على عنصر الإحلال قوله:" العرب إذا غيرت كلمة من صورة إلى أخرى، اختارت أن تكون الثَّانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم، وذلك أنَّك تحتاج إلى أن تنيب شيئًا عن شيء، فأولى أحوال الثَّاني بالصَّواب أن يشابه الأول، ومن مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم، كما كان المناب عنه مثالًا من مثلهم أيضًا "(١). فابن جنّي في هذا النَّصِّ يشرح عملية الإحلال شرحًا وافيًا ومفصلًا وما تتطلبه من ضوابط وقيود، وكذلك قوله "أن تنيب شيئا عن شيء" نجد أنَّه يتقاطع بشكل كبير مع مفهوم الإحلال، ويشي كذلك بمصطلح النِّيابة وهو في هذا الموضع مرادف للإحلال. وفي موضع آخر عقد بابًا وعنونه بـ"باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض"، تكلَّم فيه عن إحلال الحروف بعضها مكان بعض، قال: وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ إلى تكون بمعنى مع، ويحتجون لذلك بقول الله تعالى:﴿ ۞ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ ، [سورة آل عمران: ٥٢]، أي: مع الله(٢).

ثالثًا: ذكر أبو البركات الأنباري أنَّه "وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه"(٣).

وقال في موضع آخر: "..قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب"(٤). فما ذكره الأنباري يصنَّف

---

(١) . الخصائص، ابن جني (٢/٦٦- ٦٧).

(٢). الخصائص، ابن جني (٢/٣٠٦- ٣١٥).

(٣) . الإنصاف، أبو البركات الأنباري (٢/٣٩٦) مسألة : ٦٨.

(٤) . الإنصاف، أبو البركات الأنباري (١/٧٨) مسألة :١٣.

في باب الإحلال في النَّحو التَّحويلي، فهو يتقاطع مع الإحلال في المفهوم والمصطلح لما بين الإحلال والاستغناء من تقارب. وقال السَّيوطي :"قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه"(١).

رابعًا: باب التَّعويض. قال ابن فارس: من سُنن العرب التَّعويض: وهو إقامة الكلمة مقامَ الكلمة، فيقيمون الفعل الماضي مقام الرَّاهن، كقوله جلَّ ثناؤه: ﴿ ۞ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾[سورة النمل: ٢٧]، المعنى: أم أنت من الكاذبين. ومنه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [سورة البقرة: ١٤٣]،بمعنى: أنتَ عليها(٢)، وقد ذكر صورًا عدة للتَّعويض أو الإحلال منها: إقامة المصدر مقام الأمر، وإقامة الفاعل مقام المصدر، وإقامة المفعول مقام المصدر...، وتجدر الإشارة إلى أنَّ مصطلح التَّعويض ظهر قبل ابن فارس، فقد ظهر في مراحل مبكرة من نشأة النَّحو ولا سيما في باب الإعلال والتَّعويض عند الحديث عن حرف العلة المحذوف، لكن ما يسجل لابن فارس أنَّ المفهوم الَّذي وضعه للتَّعويض هو عينه المفهوم الَّذي وُضِعَ للإحلال في النَّظرية التَّحويلية، أي أنَّ ابن فارس سابق ومتقدم لما جاءت به نظرية تشومسكي، فقد تقدَّم أنَّ بعض الباحثين ترجم مصطلح (Replacement) بالتَّعويض، وهذا دليل واضح على سبق ابن فارس..

---

(١) . الأشباه والنظائر، السيوطي (٧٨/١).

(٢). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (ص ١٧٩)، المزهر في علوم اللغة، السيوطي (١/ ٢٦٧).

الإحلال في كتاب سيبويه

يزخر كتاب سيبويه بثروة فريدة غير مسبوقة، وكنوز لغوية نفيسة لا زالت تؤتي أكلها على الرغم من تعاقب الأزمان والقرون، ومن هذه النَّفائس والدُّرر الَّتي استوقفتني انتشار صور الإحلال وأنواعه في ثنايا صفحات الكتاب وأبوابه بشكل واضح، علمًا أنَّ سيبويه لم يستعمل لفظ الإحلال في كتابه، بل استعمل ألفاظًا ومصطلحات أخرى مقاربة له في الدَّلالة والمفهوم، واستعمل تراكيب وأوصافًا تحمل معنى الإحلال ومفهومه بشكل دقيق، ومن أبرز الدلائل على معالجة سيبويه لمسائل وأداءات لغوية توضح عنصر الإحلال وما يتعلَّق به ما يأتي:

أولًا: ذكر سيبويه أنَّ العرب "يستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الَّذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا... وأما استغناؤهم بالشَّيء عن الشَّيء فإنَّهم يقولون: يَدَعُ، ولا يقولون: وَدَعَ، استغنوا عنها بـ(تَرَكَ)، وأشباهُ ذلك كثير"(١)، فهذا النَّصُّ يتقارب مع فكرة الإحلال من حيث المفهوم فما ذكر عند التَّحويليين يشابه قول سيبويه "يستغنون بالشَّيء عن الشَّيء".

وقال سيبويه أيضًا: "واعلم أنَّهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك... واعلم أنَّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤسًا. فهذا

(١). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٥).

مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان"[1]. ذكر سيبويه في هذا النَّصِّ ثلاث صور للاستغناء توضح الإحلال الواقع؛ فهم يستغنون عن العنصر (أ)، ويستخدمون مكانه العنصر (ب)، فالعنصر (ب) حل محل العنصر (أ)؛ فقد استغنوا في باب اسم عسى بالمصدر المؤول"أن تفعل" عن المصدر الصريح "فعلك"؛ لأنَّه يحلَّ محل المفرد...، وقالوا: عسى يفعل؛ لأنَّ عسى تجري مجرى أو تحلَّ محل كاد، كذلك أجروا عسى مجرى كان في المثل، وتجدر الإشارة إلى أن توظيف سيبويه للاستغناء واسع جدا، وقد اقتصر هنا فقد على صور الاستغناء التي تتقارب مع فكرة الإحلال وتوضحها.

ثانيًا: ذكر سيبويه في الكتاب ألفاظًا وأداءات وتراكيب عدة تتقاطع وتتقارب مع عنصر الإحلال، علمًا أنَّ هذه بعض هذه الألفاظ والتَّراكيب لها دلالات أخرى، ولكنَّ الدِّراسة اقتصرت على ما استخدم منها مقاربًا وموافقًا لعنصر الإحلال، وممَّا وقفت عليه ما يأتي:

١- بمنزلة كذا، جاء في الكتاب: منذ بمنزلة من في الأيام، علمت بمنزلة عرفت، لا بمنزلة ليس، هل بمنزلة قد، أن مع الفعل بمنزلة المصدر، عسى بمنزلة لعلَّ، ذا بمنزلة الَّذي، أسير بمنزلة سرت، إنه بمنزلة أجل...[2]. وهذا التعبير (بمنزلة) له حضور واسع في الكتاب حيث وقفت على ما يزيد على خمسين موضعًا استعمل فيها هذا التعبير بمعنى الإحلال، فقول سيبويه بمنزلة كذا مرادف

(١). الكتاب، سيبويه (٣/ ١٥٨) ذكر المحقق محرى والصواب مجرى.

(٢). الكتاب، سيبويه (١/ ١٧، ٤٠، ٥٨، ١٠٠، ٣٩٠؛ ٢/٣٧٥، ٤١٦؛ ٣/ ٢٤، ١٥١)

للإحلال في كثير من المواضع التي ذكرت في الكتاب، وبعضها خرج إلى دلالات أخرى ليست موطن الدِّراسة.

٢- مجرى كذا أو يجري مجرى أو ما أجري مجرى، جاء في الكتاب: ما أجري مجرى ليس، حتَّى تجري مجرى الواو وثُمَّ، الجمع مجرى الواحد، المؤنث يجري مجرى المذكر(١). وقد استعمل سيبويه هذا التَّعبير وما اشتق منه بكثرة، فما وقفت عليه يزيد على عشرة مواضع في مسائل وأبواب مختلفة من الكتاب.

٣- معنى كذا، جاء في الكتاب: أَعبد الله أنت الضاربُه؛ لأنَّك إنَّما تريد معنى أنت الَّذى ضربه، الواو في معنى مع، جَعَلتُ متاعَك، يدخله معنى أَلقيتُ، فيصير كأَنَّك قلت: أَلقيتُ متاعَك، إلا على معنى ولكن(٢).

٤- في موضع كذا، جاء في الكتاب: رويد في موضع الفعل، نفعل في موضع فعلنا، وأما ما هو في موضع الفعل فقولك: مه، وصه(٣).

٥- تقوم مقامها أو مقام كذا، جاء في الكتاب: أسماء الأفعال عملت عملها فهي تقوم مقامها، وحده مقام واحده(٤).

٦- يقع على كذا، جاء في الكتاب: المؤنث يقع على المذكر، واحد يقع على الجميع(٥).

٧- بدل، جاء في الكتاب: جعل الحذر بدلا من احذر، حمدا بدل من أحمد الله(٦).

---

(١). الكتاب، سيبويه (١/ ٥٧، ٩٦؛ ٢/ ٢/ ٤٩، ٣٥١).

(٢). الكتاب، سيبويه (١/ ١٣٠، ١٥٧، ٢٧٤؛ ٢/ ٣٢٥).

(٣). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٣-٢٤٤، ٢٥٢؛ ٣/ ٢٤؛ ٤/ ٢٢٩).

(٤). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٣، ٣٧٨).

(٥). الكتاب، سيبويه (٣/ ٥٦١، ٥٨٢).

(٦). الكتاب، سيبويه (١/ ٣١٢، ٣٤١، ٣٥٣).

٨- مكان كذا، جاء في الكتاب: أفعال مكان أفعل[١].

ثالثًا: تعددت الصُّور والأنواع الَّتي يمكن أن تصنَّف تحت باب الإحلال في الكتاب، كإحلال الاسم مكان الاسم, نحو: الجمع مكان الواحد[٢]، وإحلال الفعل مكان الفعل، نحو: سرت بمنزلة أسير[٣]، وإحلال الاسم مكان الفعل، كما في إعمال المشتقات[٤]، وإحلال الفعل مكان الحرف، نحو: عسى بمنزلة لعلَّ[٥]، وإحلال الحرف مكان الحرف، نحو: هلْ بمنزلة قدْ[٦], وإحلال الحرف مكان الفعل، نحو: ما منزلة ليس[٧]، وهناك إحلال تركيب مكان مفردات، كالمصادر المؤولة[٨]، وهناك إحلال مفردات مكان تركيب، نحو: المصادر الَّتي تنوب عن أفعالها كـ"سقيًا" سقاك الله[٩].

---

(١). الكتاب، سيبويه (٣/ ٥٦٨).

(٢). الكتاب، سيبويه (٢/ ٤٩).

(٣). الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤).

(٤). الكتاب، سيبويه (١/ ١٨١).

(٥). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٧٥).

(٦). الكتاب، سيبويه (١/ ١٠٠).

(٧) الكتاب، سيبويه (١/ ١٤٦).

(٨). الكتاب، سيبويه (١/ ٣٩٠).

(٩). الكتاب، سيبويه (١/ ٣٥٣، ٣١٢، ٣٤١).

القسم الثَّاني: الدِّراسة التَّطبيقية

إحلال اسم الفاعل محل الفعل المضارع

قال سيبويه في باب من اسم الفاعل الَّذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى: فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعَلُ) كان نكرة منوَّنًا، وذلك قولك: هذا ضارب زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدًا غدًا، فإذا حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدًا الساعةَ، وكان زيد ضاربًا أباك، فإنَّما تُحدِّث أيضًا عن اتِّصال فعل فى حال وقوعه، وكان موافقًا زيدًا، فمعناه وعملُه كقولك: كان يضرب أباك، ويوافقُ زيدًا، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منوَّنًا[1].

ما ذكره سيبويه يتعلق بإعمال اسم الفاعل المنكر، وهذا عند التَّحويليين يقوم على إحلال الاسم (اسم الفاعل) محل الفعل المضارع، وقد قيَّده سيبويه هنا بشروط، فلا بدَّ حتَّى يقع موقع (يفعل) أن يكون نكرة منونة دالّا على الحال والاستقبال، وأن يعتمد..، فحينئذ يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى، في العمل حيث يرفع الفاعل إن كان لازمًا، وينصب المفعول متعديا، وفي المعنى للدلالة على الحال أو الاستقبال كالمضارع[2].

---

(١). الكتاب، سيبويه (١/ ١٦٤)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ٢٦).

(٢). مسألة إعمال اسم الفاعل المنكر فيها خلاف بين البصريين والكوفيين وما ذكر يمثل رأي سيبويه والبصريين إلا الأخفش انظر: شرح المفصل: ابن يعيش (٤/ ٩٩-١٠٣)، التذييل والتكميل: أبو حيان (١٠/ ٣٣٧- ٣٣٩)، حاشية الصبان (٢/ ٤٤٤).

وما ذكره سيبويه تناوله جُلُّ النُّحاةِ من بعده، قال المبرِّد: إن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أَنت فيه ولم ينقطع، أَو ما تفعله بعد ولم يقع، جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره؛ لأَنَّه في معناه.. وذلك قولك: زيد أكل طعامك السَّاعة، إذا كان في حال أكل، وزيد آكل طعامًا غدًا، كما تقول: زيد يأكل السَّاعة، إذا كان في حال أكل، وزيد يأكل غدا، وتقول: مررت برجل ضارب زيدًا، فتصفه به؛ لأَنَّه نكرة مثله، كما تقول: مررت برجل يضرب زيدا[1]. وقال ابن السَّرَّاج: تقول: هذا ضاربٌ زيدًا, إذا أردت بضاربٍ ما أنت فيه، أو المستقبل، كمعنى الفعل المضارع له[2].

وقد تكلَّم العلماء كابن السَّرَّاج، وأبي البركات الأنباري، والعُكْبَري، وابن يعيش، وغيرهم، عن علة هذا الإحلال، ومسوغاته، وذكروا علتين لهذا الإحلال؛ أولًا: أُعمل اسم الفاعل؛ لأَنَّه جار على الفعل المضارع في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه، فـ(ضَارِب) على زنة (يَضْرِب)، و(يُكْرِم) على زنة (مُكْرِم)...والثَّاني: الأَصل في الأَسماء ألا تعمل، كما أنَّ الأَصل في الأفعال ألا تعرب، إلا أنَّ المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل، فينبغي ألا يعمل اسم الفاعل

(١) المقتضب، المبرد (٤/ ١٤٩).

(٢). الأصول، ابن السراج (١/ ١٢٥).

إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال، نحو قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومُكرِمٍ عمرًا الساعة[1].

وإضافة لما تقدَّم فيعمل اسم الفاعل إذا اعتمد على شيء قبله، كأن يقع بعد الاستفهام، نحو: أضارب زيد عمرًا؟، أو حرف النِّداء، نحو: يا طالعًا جبلًا، أو النَّفي، نحو: ما ضارب زيد عمرًا، أو يقع صفة، نحو: مررت برجل ضارب زيدًا، أو حالًا، نحو: جاء زيد راكبًا فرسًا، أو إذا وقع خبرا، وهذا يشمل خبر المبتدأ، نحو: زيد ضارب عمرًا، وخبر ناسخه، أو مفعوله، نحو: كان زيد ضاربًا عمرًا، وإن زيدا ضارب عمرًا، وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا، وأعلمت زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا[2].

أمَّا الشَّواهد فقد ذكر سيبويه عدة شواهد شعرية تحت هذا الباب، ومنها قال سيبويه: ومما جاء فى الشِّعر منوَّنًا من هذا الباب قوله: [من الكامل]

إنّى بحَبْلِكَ واصِلٌ حَبلِى... وبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائشٌ نَبلِى[3]

---

(١). الأصول، ابن السراج (١/ ١٢٣، ١٢٥)، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ص ٤٩)، البديع في علم العربية، ابن الأثير (٥٠٦/١)، اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (١/ ٤٣٧)، شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٨٢-٨٤)، اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (١/ ٣٤١).

(٢). التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (١/ ٢٨٢)، البديع في علم العربية، ابن الأثير (٥٠٦/١)، المقدمة الجزولية في النحو (ص١٥٠)، شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٢٤٣)، شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٧٢-٧٤)، شرح ابن عقيل (١٠٧/٣).

(٣). الكتاب، سيبويه (١/ ١٦٤)لم ينسبه، تهذيب اللغة، الأزهري (٥/ ٥١)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (١/ ٢٦٨) ، لسان العرب، ابن منظور (١١/ ١٣٥) نسبوه لامرئ القيس، والبيت لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٤٤).

قال أبو محمد السَّيرافي: "الشَّاهد فيه على تنوين (واصل)، وإعماله عمل الفعل، ونصب (حبلي) به، وكذلك (رائش) منون، وقد نصب (نبلي)"[1].

مما تقدَّم فقد حل اسم الفاعل المنكر هاهنا محل الفعل المضارع معنى وعملًا، أمَّا المعنى فيكون على معنى (يَفعَلُ)، وأمَّا عملًا فيرفع الفاعل..وينصب المفعول، وذلك لما بينهما من مشابهة ومقايضة؛ أمَّا المشابهة فاسم الفاعل جار على الفعل المضارع في حركاته، وسكناته، وعدد حروفه. وأما المقايضة فالأَصل في الأَسماء ألا تعمل، كما أنَّ الأَصل في الأفعال ألا تعرب، إلا أنَّ المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل، وعمل اسم الفاعل لمشابهته المضارع في الحال والاستقبال..، فكل منهما أعطى صاحبه حكمًا من أحكامه. ويلحظ كذلك أنَّ هذا النَّمط من الإحلال يعتمد على البنية العميقة لتحليل البنية السَّطحية وتوجيهها وتحديد نوعها من اللزوم والتَّعدي، مما يدل على عمق التفكير النَّحوي عند سيبويه والنُّحاة من بعده، وهذا يعزز فكرة التَّأثر بالنَّحو العربي ومحاكاته عند التَّحويلين وغيرهم، فعند التَّحويليين حلَّ العنصر (أ) وهو اسم الفاعل محل العنصر (ب) الفعل، وأدَّى وظيفته؛ فرفع الفاعل إن كان من اللازم، ونصب المفعول إن كان متعديا، وهذا الإحلال كما تقدَّم ليس عشوائيًا، بل له قواعد تضبطه، ليس فقط على مستوى اسم الفاعل المنكر، بل تنتظم جميع المشتقات، وكذلك المصدر...

(١). شرح ابيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (١/ ٢٦٨).

إحلال الواحد موقع الجميع

قال سيبويه: "وأمَّا ثلثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ فكان ينبغى أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنَّهم شبَّهوه بعشرين وأَحَدَ عَشَرَ، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحدًا؛ لأنَّه اسم لعدد كما أَنَّ عشرين اسم لعدد. وليس بمستنكر في كلامهم أنْ يكون اللَّفظ واحدًا والمعنى جميع، حتَّى قال بعضهم في الشِّعر من ذلك مالا يُسْتَعْمَلُ فى الكلام"(١).

وقال علقمة بن عبدة: [من الطويل]

بِها جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظامُها... فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ(٢)

قال القرطبي: "إِنَّما يريد جلودها فوحَّد؛ لأَنَّه قد علم أَنَّه لا يكون للجماعة جلد واحد"(٣)، فجلدها حل محل جلودها؛ لأنَّ المعنى يدل على ذلك.

وذكر سيبويه قول الشَّاعر: [من الرجز]

لا تُنكِرُوا القَتْلَ/ وَقَدْ سُبِينا... فِي حَلقِكُمْ عَظْمٌ/ وَقَدْ شَجِينَا(٤).

---

(١). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٠٩).

(٢). شرح ديوان علقمة بن الفحل، الأعلم الشنتمري (ص ٢٧)، الكتاب، سيبويه (١/ ٢٠٩)، المقتضب، المبرد (٢/ ١٧٣)، معاني القرآن الأخفش الأوسط (١/ ٢٤٥) تفسير الطبري (٧/ ٥٥٨)، معاني القرآن وإعرابه الزجاج (١/ ٣٤٠)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٠١)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز (ص ١٨٠)، تفسير القرطبي (١/ ١٩٠)، ضرائر الشعر، ابن عصفور (ص ٢٥٢).

(٣). تفسير القرطبي (١/ ١٩٠).

(٤). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٠٩)، مجاز القرآن، أبو عبيدة (٢/ ٤٤) ذكر الجزء الثاني، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (١/ ٨٣)ذكر تنكري مكان تنكروا، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/

يريد في حلوقكم، فاكتفى بالواحد عن الجمع[1]، فحل المفرد هنا محل الجمع، بدلالة الإضافة إلى الجمع.

قال سيبويه: ومما جاء فى الشِّعر على لفظ الواحد يراد به الجميع: [من الوافر]

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا... فإِنَّ زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[2]

أراد في بعض بطونكم فاكتفى بالواحد عن الجمع؛ لأَنَّ إِضافة الجمع تدل على أَنَّ البطن بمنزلة البطون[3].

وقال سيبويه: ومثل ذلك فى الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴿٤﴾ ﴾[سورة النساء: ٤]، وقَرِرْنا به عينا، وإن شئت قلت: أعينا وأنفسا[4].

١٠١-١٠٢) نسبه للمسيب بن زيد مناة الغنوي، المحتسب، ابن جني (٢/ ٨٧) ذكر الجزء الثاني ونسبه لطفيل، لسان العرب، ابن منظور (١٤/ ٤٢٣) نسبه للمسيب بن زيد مناة.

(١). معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (١/ ٨٣؛ ٩/٤)، الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٣١٤)، علل النحو، الوراق (ص ٥١٢).

(٢). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٠٩)، معاني القرآن وإعرابه الزجاج (٥/ ٩٣)، الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٣١٣)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (١٠٤/٢)، المحتسب، ابن جني (٢/ ٨٧)، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، المهلبي (٢/ ٣٤)، المفصل، الزمخشري (ص ٢٦٨)، شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ١٠)، مجهول القائل لم أقف على قائله على الرغم من البحث الجاد.

(٣). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (١٠٤/٢)، علل النحو، ابن الوراق (ص ٥١٦).

(٤). الكتاب، سيبويه (١/ ٢١٠).

حيث وحَّد النَّفس هنا؛ لأنَّه أراد الهوى، والهوى يكون جماعة، فاكتفى بالواحد عن الجمع لذلك، ولم يذهب الوهم إلى أنَّه ليس بمعنى جمع؛ لأنَّ قبله جمعا(١). قال ابن الوراق: "النَّفس والعين يراد بهما الجمع، فاكتفى بالواحد فيه، لدلالة الكلام عليه على الإرادة"(٢).

أمَّا شرح بداية نص سيبويه فذكر الأخفش أن نظير وضع المفرد موضع الجمع في الشَّواهد السَّابقة قوله: تِسْعُ مئة وإنَّما هو تِسْعُ مئات أو مِئِين، فجعله واحدًا، وذلك أنَّ ما بين العشرة الى الثَّلاثة يكون جماعة، نحو: ثلاثة رجال وعشرة رجال، ثم جعلوه في المِئِينَ واحدًا(٣). وقال أبو سعيد السيرافي: "ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحدًا، ويكون عبارة عن جميع، ولا سيما في باب العدد"(٤)، وقال أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: فَلِمَ قالوا: ثلاثمائة، ولم يقولوا ثلاث مئين؟ قيل: كان القياس أن يُقال: ثلاث مئين إلا أنَّهم اكتفوا بلفظ المائة؛ لأنَّها تدل على الجمع، وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع"(٥).

تتجلى عملية الإحلال عند سيبويه بوضع المفرد مائة موضع الجمع مئين أو مئات، وفي بيت علقمة بوضع المفرد جلد موضع الجمع جلود، وفي الثَّاني بوضع

---

(١). معاني القرآن، الأخفش الأوسط (١/ ٢٤٥)، تفسير الطبري (٧/٥٥٩).

(٢). علل النحو، ابن الوراق (ص ٥١٦).

(٣). معاني القرآن، الأخفش الأوسط (١/ ٢٤٩).

(٤). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٠٢).

(٥). أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ص ٢٢٣).

المفرد حلق موضع الجمع حلوق، وفي الثَّالث بوضع المفرد بطن موضع الجمع بطون، وفي الآية الكريمة بوضع المفرد نفس موضع الجمع أنفس، وفي قول العرب بوضع عين موضع الجمع أعين؛ فالبنية السَّطحية الظاهرة لها أنَّها مفردات أما البنية العميقة فهي تعبر عن الجمع.

أما عن حكم إحلال المفرد محل الجمع فالراجح أنَّه جائز في الكلام نظمًا ونثرًا، وما ذكره سيبويه من شواهد قرآنية وشعرية وقول العرب دليل على جوازه، وذهب الفرَّاء كذلك إلى أَنَّه جائز في الكلام غير مختصٍّ بالشِّعر، وجاز التَّوحيد عنده؛ لأَنَّ أكثر الكلام يواجه به الواحد(١). قال أبو عبيدة: "والعرب تضع لفظ الواحد فى معنى الجميع"(٢). وقال الزجاج: "..واحد في معنى جماعة، وهذا جائز في اللُّغة إذا كان في الكلام دليل على الجماعة"(٣)، وقال أيضا: "وإذا كان الموضع الذي لا يُلْبِسُ ذكرُ الواحد فيه، فهو ينبئ عن الجماعة"(٤).

وقال ابن جنّي: وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة...وهو كثير(٥). وقد عده ابن فارس

(١). معاني القرآن، الفراء (٢/ ١٠٢)، خزانة الأدب، البغدادي (٧/ ٥٦١).
(٢). مجاز القرآن، أبو عبيدة (٢/ ٤٤).
(٣). معاني القرآن وإعرابه الزجاج (١/ ٣٤٠).
(٤). معاني القرآن وإعرابه الزجاج (٢/ ٧٤).
(٥). المحتسب، ابن جني (٢/ ٨٧).

وتبعه الثَّعالبي من سُنن العرب ذكر الواحد والمراد الجميع[١]. وقال أبو البركات الأنباري: وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع... والشَّواهد على هذا النحو كثيرة[٢].

أما المبرِّد فقد حمل هذا الإحلال على الجواز للضرورة الشعرية، وذكر شواهد سيبويه الشعرية، وكذلك القزاز وابن عصفور[٣]. وحمل الزَّمخشري في المفصل هذا الإحلال على الشاذ، وذكر الشاهد الأول من شواهد سيبويه[٤].

أما أبو حيان فقد تباين موقفه وتناقض حيث قال في التذييل: "وهذا عند س من أقبح الضرائر، يريد: جلودها، وبطونكم، وحلوقكم"[٥]، وقال في البحر: "وهذا عند سيبويه لا يجوز إِلَّا في الضَّرورة"[٦]. ثم ذكر في موضع آخر في التذييل ما يعارض ويناقض ذين النصين فقال: "ويظهر من كلام س جواز ذلك فى الكلام؛ لأنَّه شبه به ما يجوز في الكلام، قال س: ومثل ذلك فى الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ۝٤ ﴾ ، وقررنا به عينا"[٧].

---

(١). الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس (ص ١٦١)، فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي (ص ٢٢٧).

(٢). أسرار العربية، ابو البركات الأنباري (ص ١٧٠).

(٣). المقتضب، المبرد (٢/ ١٦٩-١٧٠)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز (ص ١٨٠)، ضرائر الشعر، ابن عصفور (ص ٢٥١- ٢٥٢).

(٤). المفصل، الزمخشري (ص ٢٦٨)، شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ١٠).

(٥). التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ٨٤).

(٦). تفسير البحر المحيط، أبو حيان (١٠/ ٥٤٩).

(٧). التذييل والتكميل، أبو حيان (٩/ ٢٨٠).

فالتباين في الحكم الذي ذكره أبو حيان واضح ومتناقض، ويبدو أنَّه استدرك في الموضع الثَّاني من التَّذييل وذكر الرأي الصَّحيح لسيبويه. وممن وهم أيضًا البغدادي فقال: "وظاهره أنَّه غير ضرورة، ونص سيبويه على أنَّه ضرورة"(١).

وما نسبه أبو حيان ومن بعده البغدادي لسيبويه من أنَّه من أقبح الضَّرائر أو مقصور على الضَّرورة وهم لا يقوم على دليل قاطع، بل إنَّ قول سيبويه ليس بمستنكر واحتجاجه بشواهد من الشِّعر والقرآن الكريم وقول العرب ينقض ما ذكراه، وكذلك فإنَّ أبا سعيد السَّيرافي في شرحه للكتاب وأبا محمد السَّيرافي في شرحه لأبيات الكتاب لم يذكرا أنَّ سيبويه قصره على الضرورة(٢)، وقول أبي حيان في الموضع الثَّاني من التذييل يمكن أن يدخل في باب الاستدراك، فيكون من باب تصويب الوهم الَّذي وقع فيه.

وقد تبين من خلال التَّحليل السَّابق أنَّ عملية إحلال المفرد أو مجيء المفرد موضع الجمع غير مطلقة؛ بل مضبوطة ومقيدة، فيشترط عدم وقوع اللبس والوهم، وأن يكون في الكلام دليل لفظي أو معنوي على الجماعة.

أمَّا الغرض والوظيفة من هذا الإحلال الَّذي عُدَّ من سنن العربية فهو مظهر من مظاهر اتِّساع اللُّغة، قال المهلبي: "ليس إقامة الواحد مقام الجمع ضرورة، ولكن توسُّعًا، وقد جاء ذلك كثيرا على غير وجه الضرورة"(٣)، وكذلك أشار

---

(١). خزانة الأدب، البغدادي (٧/ ٥٥٩).

(٢). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٠١-١٠٤) شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (١/ ٩٢- ٩٣).

(٣). المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، المهلبي (٢/ ٣٤).

القزاز إلى فائدة الاتساع[1]، ويتجلى الاتساع هنا باستخدام أداءات لغوية موضع أخرى، ولا شك أن هذا الاتساع في الاستعمال مظهر من مظاهر فصاحة اللغة وبلاغته، دال على المرونة في التعبير والأداء، ولا يخفى لما لهذا الاتساع من درو في تحديد الدلالة وتوضيحها باستعمال اللفظ المناسب لأداء المعنى البعيد بناء على الإشارات اللفظية والمعنوية الموجودة في النص وسياقه كما في هذه المسألة، وهذا يعطي المتكلم القدرة على التفنن والتنويع في أداء المعنى المطلوب بألفاظ وعبارات متنوعة، ويسهم في فهم الأداءات والتراكيب واستنباط معانيها، وهذا المظهر يوافق مبدأ الكفاية عند تشومسكي.

إحلال اسم الفعل موقع الفعل

قال سيبويه: "باب من الفعل سُمِّي الفعلُ فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث، وموضعها من الكلام الأَمر والنَّهي، فمنها ما يتعدَّى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدَّى المأمورَ، ومنها ما يتعدَّى المنهيَّ إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدَّى المنهيَّ.

أَمَّا ما يتعدَّى فقولك: رويد زيدًا، فإنَّما هو اسم لقولك: أَرودِ زيدًا، ومنها هَلُمَّ زيدًا، إنَّما تريد هاتِ زيدًا، ومنها قول العرب: حَيَّهَلَ الثَّريدَ. وزعم أبو الخَطَّاب أنَّ بعض العرب يقول: حَيَّهَلَ الصَّلاَة، فهذا اسمُ ائتِ الصلاةَ، أي: ائتوا الثَّريدَ وأتوا الصَّلاةَ،... وأَمَّا ما لا يتعدَّى المأمورَ ولا المنهيَّ إلى مأمورٍ به ولا إلى منهي عنه، فنحو قولك: مَهْ مَه، وصَهْ صه، وآهٍ وإيهٍ، وما أَشبه

(١). ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز (ص ١٨٠-١٨١).

ذلك"[1]. ثم قال: وهي أسماء للفعل..سمِّي به الأمر والنَّهي..فهي تقوم مقام فعلهما[2]. وقد ذكر سيبويه شواهد عدة تحت هذا الباب وتحت هذا باب متصرَّف رويد...وختم الباب بقوله: "فقد تَبَيَّنَ لك أنَّ رُوَيْدَ فى موضع الفعل"[3].

يناقش سيبويه في هذا الباب إحلال اسم الفعل –اسم فعل الأمر– موقع الفعل، وقد جعلها في قسمين؛ قسم يتعدَّى إلى مأمور به أو إلى منهي عنه، وقسم لا يتعدَّى المأمور أو المنهي، فالقسم الأول: يحل محل الفعل المتعدي، والقسم الثَّاني: يحل محل الفعل اللازم، وقد توسع سيبويه في ذكر الأمثلة والشَّواهد على هذا الإحلال، علما أنَّ جميع الأمثلة والشَّواهد التي ذكرها تقع في باب الأمر لا النهي، قال أبو سعيد السيرافي في توضيح هذا: "فإن قال قائل: لم فصل سيبويه بين الأمر والنَّهي في أول هذا الباب، وليس في شيء من هذه الأفعال نهي، بل لا يجوز أن يكون فيها نهي؛ لأنَّه ليس شيء من هذه المصادر الَّتي هي اسم الفعل يقدر فيها (لا) الَّتي هي للنَّهي، وإنَّما تقع موقع الأمر المحض، قيل له: إنَّما سماه نهيًا بالمعنى، لا بدخول حرف نهي؛ لأنَّه إذا

(١). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤١– ٢٤٢).

(٢). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٢– ٢٤٣).

(٣). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٤)، انظر تفصيل المسألة: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٤١– ١٤٥).

قال: اتركها، وامنعها، فالمعتاد في الكلام أن يقال نهى عنها، وإذا قال: صه صه، فأمره بالسكوت والكف، فقد نهاه عن الكلام"[١].

وقد تناول جلُّ العلماء قضية وقوع هذه الأسماء موقع الأفعال، فيرى المبرِّد، وأبو سعيد السَّيرافي، وأبو محمد السَّيرافي، وابن فارس، والشَّنتمري، وابن يعيش، وغيرهم أَنَّك إذا قلت: رويدك زيدًا، إنَّما تريد: أرودْ زيدا[٢]. وقال أبو سعيد السَّيرافي في تعليقه وشرحه على هذا الباب: "واعلم أنَّ هذا الباب مشتمل على أسماء وضعت موضع فعل الأمر"[٣].

وقد فصل بعضهم القول في أسماء الأفعال كالزَّمخشري وابن مالك، وصيروها في ثلاثة أقسام؛ أسماء للمضارع، نحو: أف بمعنى: أتضجر، وأوه بمعنى: أتوجع... وأخرى للماضي، نحو: هيهات ذاك، أي: بعد، وشتان زيد وعمرو، أي: افترقا وتباينا... وأخرى للأمر؛ تقع في ضربين متعد للمأمور وغير متعد له. فالمعتدي نحو قولك: رويدا زيدًا، أي: أروده وأمهله. ويقال: تيد زيدًا، بمعنى: رويد، وهلم زيدًا، أي: قربه وأحضره.. وها زيدًا، أي: خذه، وحيهلَّ

(١). شرح كتاب سيوبه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٤٣).

(٢). المقتضب، المبرد(٢٧٧/٣)، شرح كتاب سيوبه، أبو سعيد السيرافي(٢/ ١٤٥)، شرح أبيات سيوبه، أبو محمد السيرافي(٧١/١)، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس(ص٧٣)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (٤٥١/١)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢٨/٣).

(٣). شرح كتاب سيوبه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ١٤٢).

الثَّريد، أي: ائته، وبله زيدًا، أي: دعه، وتراكها ومناعها، أي: اتركها وامنعها... وغير المتعدي نحو قولك: صه، أي: اسكت، ومه، أي: اكفف.(١)

وقد جعل بعض النُّحاة المتأخرين هذه القضية من باب الإنابة أو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالًا، كابن مالك، وابن النَّاظم، وابن هشام، والأشموني، وغيرهم(٢).

قال ابن مالك: [من الرجز]

ما نابَ عن فِعل كَـ(شتَّان) وَ(صَهْ)... هو اسم فِعل وكذا (أَوَّه) وَ(مَهْ)(٣)

قال ابن الناظم: "أسماء الأفعال ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالا، كشتان بمعنى: افترق، وصه، بمعنى: اسكت، وأوه، بمعنى: أتوجع...واستعمالها كاستعمال الأفعال؛ من كونها عاملة غير معمولة".(٤)

ومما يدلك على أن هذه الأسماء وضعت موضع الأفعال وحلت محلها أنها مبنية، قال ابن جنّي في توضيح بنائها: "وأصل بناء هذا الكلم الموضوعة للأمر

---

(١). المفصل، الزمخشري(ص١٩٢-١٩٣)، شرح المفصل، ابن يعيش(٣/ ٨-١١)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٣/١٣٨٤-١٣٨٥).

(٢). شرح ابن الناظم (ص ٤٣٥)، أوضح المسالك، ابن هشام (٤/ ٧٨)، شرح الأشموني (٣/ ٩١)، شرح الصبان (٣/ ٢٨٧).

(٣). شرح ابن الناظم (ص٤٣٥)، أوضح المسالك، ابن هشام (٤/٧٨)، شرح ابن عقيل (٣/٣٠٢)، شرح الأشموني (٣/٩١)، شرح الصبان (٣/٢٨٧)، متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف الخطيب (ص ٤١).

(٤). شرح ابن الناظم (ص٤٣٥)، انظر: أوضح المسالك، ابن هشام (٤/٧٨-٨٥)، شرح الأشموني(٣/٩١)، شرح الصبان(٣/٢٨٧).

عندي أنَّها تضمَّنت معنى لام الأمر، ألا ترى أنَّ (صَه) بمعنى: اسكت، وأصل اسكت لتسكت، وكذلك (حذار) معناه: احذر، وأصل احذر: لتحذر، وكذلك رويد زيدًا هو اسم: انظر زيدًا، وأصل انظر: لتنظر، فمعنى لام الأمر موجود في جميع ذلك، فهذه علة بنائها الصَّريحة"[١].

ومن الأمثلة والشَّواهد الَّتي ذكرها سيبويه في هذا الباب إضافة لما تقدم فقال: مما ما جاء اسمًا للفعل وصار بمنزلته ومما تعدَّى فقول الشَّاعر: [من الرجز]

مَناعِها مِن إبِلٍ مناعها... ألا تَرَى الموْتَ لَدَى أَرْباعِها[٢]

قال سيبويه: "وهذا اسم لقوله لهُ: امنعها"[٣].

قال الشَّاعر: [من الرجز]

تَراكِها مِن إبِلٍ تَراكِهَا... ألا ترى الموتَ لَدَى أَوْراكِهَا[٤]

قال سيبويه: "فهذا اسم لقوله لهُ: اتُرُكْها"[٥].

---

(١). التمام في أشعار هذيل، ابن جني (ص ١٥)، الخصائص، ابن جني (٣/ ٥١)، شرح المفصل، ابن يعيش (٣/ ٤٦).

(٢). الكتاب، سيبويه (٢٤٢/١)لم ينسبه، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٢٦١) نسبه لراجز من بكر بن وائل، تاج العروس، الزبيدي (٢٢/ ٢١٩) قال الزبيدي: أنشد سيبويه لرجل من بكر بن وائل، وقال أَبو عبيدة في كتاب أيّام العرب: إنَّه لرجل من بني تميم.

(٣). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٢).

(٤). الكتاب، سيبويه (٢٤١/١، ٣/ ٢٧١)لم ينسبه، لسان العرب، ابن منظور (١٠/ ٤٠٥)نسبه للطفيل بن يزيد الحارثي.

(٥). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٢).

قال الهُذَليُّ: [من الطويل]

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ... إلينا ولكنْ بُعْضُهُمْ مُتَمايِنُ[1]

أي: أرود عليًا، بمعنى: أمهل عليًا.

قال سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدَّراهم لأعطيتك رُوَيْدَ ما الشِّعْرَ، يريد: أَرود الشِّعر، كقول القائل: لو أردت الدَّراهم لأَعطيتك، فدع الشِّعر"[2]. فـ(رويد) حلت محل (دع) و(ما) زائدة.

وبناء على ما تقدَّم فالإحلال هنا له مظاهران؛ إحلال في المعنى، وإحلال في الوظيفة أو العمل، أما المعنى فهذه الأسماء النَّائبة عن أفعالها تتضمن معنى الفعل الَّذي تنوب عنه لذا قسمت لثلاثة أنواع؛ اسم فعل ماض، ومضارع، وأمر؛ فهيهات بمعنى: بعد، وأف بمعنى: أتضجر، وصه بمعنى: اسكت. أما الوظيفة أو العمل فهي تعمل عمل فعلها الَّذي نابت عنه، فهي إما لازمة أو متعدية. ويلحظ أنَّ البنية العميقة –الفعل– هنا هي الموجِّهة والمفسِّرة لهذا الإحلال من حيث بيان المعنى، والوظيفة أو العمل.

---

(١). ديوان الهذليين (٤٦/٣) وروي ودهم متماين مكان بغضهم متماين، ونسب للمعطل وهو أحد بني رهم بن سعد بن هذيل(٤٠/٣)، الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٣) نسبه للهذلي، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (١/ ٧١) نسبه لمالك بن خالد الهذلي، النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (١/ ٤٥١) نسبه للهذلي.

(٢). الكتاب، سيبويه (١/ ٢٤٣).

إحلال المصدر المنصوب محل الفعل

قال سيبويه في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره:...سَقيًا وَرْعيًا، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفرًا، وجَدْعًا، وعَقْرًا، وبؤسًا، وأُفَّةً، وتُفَّةً، وبُعْدًا، وسُحْقًا. ومن ذلك قولك: تَعْسًا وتَبًّا، وجُوعًا، وجُوسًا،...وإنَّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سقاك الله سقيًا، ورعاك الله رعيًا، وخيبك الله خيبةً، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب. وإنَّما أُختُزل الفعل ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللَّفظ بالفعل، كما جُعل الحذر بدلًا من احذرْ، وكذلك هذا كأَنَّه بدل من سقاك اللهُ، ورعاك اللهُ ، ومن خَيَّبَك الله.

وما جاء منه لا يظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نصب، كأَنَّك جعلت بَهرًا بدلًا من بَهَرَك اللهُ، فهذا تمثيل ولا يُتكلَّم به، وممَّا يدلُّك أيضًا على أنَّه على الفعل نُصب، أنَّك لم تذكر شيئًا من هذه المصادر لتَبني عليه كلامًا كما يبنى على عبد الله إذا ابتدأته، وأَنَّك لم تجعله مبنيًّا على اسم مضمر في نِيَّتك، ولكنَّه على دعائك له أو عليه[1]. وقال في موضع آخر: "ألا ترى أنَّك تقول للسائل عن تفسير سقيًا وحمدًا: إنَّما

هو سقاك اللهُ سقيًا وأَحمدُ الله حمدًا، وتقول: حمدًا بدل من أَحمد الله، وسقيًا بدل من سقاك اللهُ"[2].

---

(١). الكتاب، سيبويه (١/ ٣١١-٣١٣)، انظر: اللامات، الزجاجي (ص ١٢٢-١٢٣)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٥/ ٢٢٦).

(٢). الكتاب، سيبويه (٣٥٣/١).

ومن أبرز النُّحاة الَّذين عالجوا هذه المسألة ابن السَّرَّاج، والزَّجَّاجي، وأبو سعيد السَّيرافي، وابن الشَّجري، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم(١). قال ابن السَّرَّاج: سقيًا، ورعيًا، وخيبةً، ودفرًا، وجدعًا، وعقرًا، وبؤسًا، وأفةً، وتفةً له، وبعدًا، وسحقًا، وتعسًا، وتَبًّا، وبَهْرًا؛ وجميع هذا بدل من الفعل، كأنَّه قال: سقاك الله ورعاك، وأمَّا ذكرهم (لَكَ) بعد (سقيًا) فليبينوا المعنى بالدعاء(٢).

وقال أبو سعيد في شرح قول سيبويه وإيضاحه: سقاك الله سقيًا، ورعاك رعيًا، وخيبك الله خيبةً، فهذا وما أشبهه ينتصب على الفعل المضمر، وجعلوا المصدر بدلًا من اللَّفظ بذلك الفعل، ومعنى قولنا: بدل من ذلك الفعل أنَّهم استغنوا بذكره عن إظهاره،كما قالوا: الحذر الحذر، أي: احذر الحذر، ولم يذكروا احذر، وبعض هذه المصادر لا يستعمل الفعل المأخوذ منه، وبعض يستعمل، فممَّا لم يستعمل قولهم: بهرًا، كأنَّك قلت: بهرك الله، إذا دعا عليه، وهذا تمثيل ولا يتكلم به، وكذلك لا يتكلم بالفعل من جوسًا وجودًا في معنى: جوعا... وهذه المصادر لم يذكرها الذَّاكر ليخبر عنها بشيء كما يخبر عن زيد إذا قال: زيد قائم، أو عبد الله قائم، وهذا معنى قوله: لتبني عليه كلامك كما

---

(١). الأصول، ابن السراج (٢/٢٥١-٢٥٢)، اللامات، الزجاجي (ص١٢٢-١٢٣)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٥/٢٢٦)، أمالي ابن الشجري (٢/٤٣٣)، شرح المفصل، ابن يعيش (١/٢٨٠)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (١/١٣١)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/١٣٦٠).

(٢). الأصول، ابن السراج (٢/ ٢٥١-٢٥٢).

تبني على عبد الله، يعني: تبني عليه خبرا، ولم تجعل هذه المصادر أيضًا خبرًا لابتداء محذوف فترفعها، وهذا معنى قوله: إنَّك لم تجعله مبنيًّا على اسم مضمر يعني: خبرًا لاسم مضمر، وإنما هو دعاء منك لإنسان كقولك: سقيًا ورعيًا، أو دعاء عليه كقولك: تعسًا، وتبًّا، وجدعًا، وتركوا الفعل استغناء بعلم المخاطب، وربما جاءوا به توكيدًا فقالوا: سقاك الله سقيا[1]، وأضاف ابن يعيش...فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل،... وبعضهم يظهر الفعل تأكيدًا، فيقول: سقاك الله سقيًا، ورَعاك الله رعيًا، وليس بالكثير،...وباب سقيًا، ورعيًا، وحمدًا لا يطَّرد فيه القياس[2].

وقال أبو حيان يحذف عامل المصدر..وجوبًا؛ لكونه بدلا من اللفظ بالفعل؛ منها المصادر التي تستعمل في الدعاء للإنسان، أو عليه، فإن كان له فعل انتصب به، وإن لم يكن له فعل قدر من معناه، فمن المتعدي سقيًا ورعيًا في الدعاء،.. أي: سقاك الله ورعاك،.. وجدعًا وعقرًا في الدعاء عليه، ومن اللازم في الدعاء عليه بعدًا، وسحقًا، وتعسًا، ونسكًا، وبؤسًا، وخيبة، وجدعًا، وتبًا[3].

---

(١). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٢/ ٢٠٤-٢٠٥)، انظر أيضا: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٤/ ١٨٤٧)، شرح التصريح، خالد الأزهري (١/ ٥٠٠).

(٢). شرح المفصل، ابن يعيش (١/ ٢٨٠، ٢/ ١٢)، انظر أيضا: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٤/ ١٨٤٧)، شرح التصريح، خالد الأزهري (١/ ٥٠٠).

(٣). ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٣٦٠)، التذييل والتكميل، أبو حيان (١٨٩/٧).

مما تقدَّم فقد أوضح النُّحاة وفي مقدمتهم سيبويه مسألة حذف عامل المصدر في باب الدُّعاء له أو عليه نحو: سقيًا ورعيًا، وخيبةً وعقرًا، وما جاء في هذا الباب سماعي لا يقاس عليه، وقولنا في تفسير المصدر: سقاك الله، أو رعاك الله؛ هذا تمثيل للتَّوضيح، ولا يتكلَّم به، وهذا التَّفسير أو القول هو البنية العميقة المفسِّرة لهذه المصادر التي جعلت بدلًا من اللفظ بالفعل استغناء بها عنه.

ونجد في نص سيبويه وأقوال النُّحاة من بعده نقاطًا مهمَّة تتصل بالنَّظرية التَّوليدية التَّحويلية؛ منها أنَّ سيبويه يتكلم في هذا الباب عن بنيتين، بنية سطحية منطوقة حلَّ المصدر فيها محل الفعل وأدى وظيفته المتمثلة بالدُّعاء للمذكور له أو عليه، وسميت فيما بعد مصادر نائبة عن أفعالها...، وبنية عميقة لا يتكلم بها، توضح عملية الإحلال الَّتي حصلت وتفسر البنية السَّطحية، وقد بقي أثر هذا الإحلال أو أثر البنية العميقة المتمثل بنصب المصدر، والإحلال يتجلَّى هنا في قيام العنصر (أ) وهو المصدر المنصوب مقام العنصر (ب) وهو الفعل المضمر المتروك إظهاره، ومسوغ الإحلال هنا أنَّ المصدر جُعل بدلًا من الفعل، فلو ذكر لكان من باب التكرار؛ لذا حذف للعلم به، وهذا الإحلال أدى الوظيفة والدلالة المتمثلة في الدعاء للمذكور له أو عليه ولكن بإيجاز، وهذا يدل على بلاغة اللغة العربية، وفصاحتها.

أمَّا مصطلح البدل الَّذي ذكره سيبويه هاهنا إذ قال ما معناه: والمصدر بدل من اللفظ بالفعل، فهو بهذا الوصف يتقارب مع عنصر الإحلال ومفهومه عند التَّحوليين.

وقضية أخرى مهمَّة أنَّ سيبويه جعل الإحلال هنا مقيسًا على إحلال آخر، فكما أنَّ الاسم المنصوب في باب التَّحذير بدل من اللَّفظ بالفعل، فكذلك في باب المصادر النَّائبة عن أفعالها، فالإحلال في هذه المسألة له دور في قياس الأحكام، وله دور في التَّوجيه والتَّقعيد.

وتجدر الإشارة أنَّ بعض هذه المصادر ذُكِرَ بالرفع ، وبعضها أظهر معه الفعل؛ فلا إحلال فيها في ذين الحالتين..

الإحلال في قول العرب "ما زاد إلا ما نقص"

قال سيبويه في "باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن:..ومثل ذلك أيضًا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فما مع الفعل بمنزلة اسم، نحو: النُّقصان، والضَّرر، كما أنَّك إذا قلت: ما أحسنَ ما كلَّم زيدًا، فهو ما أحسنَ كلامَ زيدًا، ولولا ما لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسنَ بغير ما، كأنَّه قال: ولكنَّه ضر، وقال: ولكنَّه نقص؛ هذا معناه"(١).

يتجلَّى في هذه الأداءات والتَّراكيب الَّتي عنون لها سيبويه تحت "باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن" نمطين من الإحلال؛ إحلال إلا بمعنى ولكن، وإحلال ما والفعل مكان الاسم؛ فإلا بمنزلة ولكن، وما والفعل بمنزلة الاسم، الأول منهما إحلال حروف، والثَّاني إحلال تركيب محل اسم، وهذا النَّمط من الإحلال الوارد في هذا الباب كثير، قال سيبويه: "وهذا الضَّرب في القرآن

(١). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٥-٣٢٦)، انظر: شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٦٣).

كثير"[١]، وقال أيضًا: "ومثل ذلك في الشِّعر كثير"[٢]، وقد نقل حرفيا عنوان سيبويه كل من أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وأبي محمد السيرافي[٣].

وقد تكلَّم ابن السَّرَّاح عن النَّمط الأول من هذا الإحلال فقال: (إلا) في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين,.. وإنَّما ضارعت (إلا) (لكن)؛ لأنَّ (لكن) للاستدراك بعد النفي, فأنت توجب بها للثَّاني ما نفيت عن الأول, فمن ههنا تشابها، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد, فزيد قد قام[٤].

وقد فسَّر ابن يعيش اختيار سيبويه لـ(ولكن) فقال:... قدرها سيبويه بـ (لكن). وذلك من قِبَل أنَّ (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لِما قبلها، كما أنَّ (إلا) في الاستثناء كذلك[٥].

أمَّا النَّمط الثَّاني من الإحلال في هذه التراكيب فقال سيبويه: ما مع الفعل بمنزلة اسم، وهذا من إحلال التركيب محل الاسم، وهذا الاحلال قيَّده سيبويه بقوله: فلولا ما لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسنَ بغير ما.

---

(١). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٥).

(٢). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٧).

(٣). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٥-٣٢٧)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٦٩-٧٣)، التعليقة، أبو علي الفارسي (٢/ ٥٧)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٦٣).

(٤). الأصول، ابن السراج (١/ ٢٩٠).

(٥). شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٥٤).

قال أبو سعيد السَّيرافي: وقوله: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر؛ فما مع الفعل بمنزلة المصدر، وكأنَّه قال: ما زاد إلا النقصان، ولا نفع إلا الضرر، وفي (زاد) و(نفع) ضمير فاعل جرى ذكره، كأنَّه قال: ما زاد النَّهر إلا النُّقصان، وما نفع زيد إلا الضَّرر، على معنى ولكنَّه نقص، ولكنَّه ضر، وتقديره: ما زاد ولكن النُّقصان أمره، وما نفع ولكن الضَّرر أمره، فالنُّقصان والضَّرر مبتدأ وخبره محذوف وهو: أمره، وهو نحو ما ذكره أبو بكر مبرمان في تفسير من فسره له(١).

وقال ابن يعيش: فـ(ما) الأولى نافية، و(ما) الثَّانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب، وفي (زاد) ضمير يعود إلى مذكور, وكذلك في (نفع)، والمعنى: ما زاد النَّهر إلا النُّقصانَ، وما نفع زيد إلا الضُّرَّ، أقام النُّقصان مقام الزيادة، والضَّرَّ مقام النَّفع، كما يقال: الجوع زاد من لا زاد له، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلَّا النصب على لغة بني تميم وغيرهم، لتعذُّر البدل(٢).

أما الشَّواهد الَّتي ذكرها سيبويه فهي أربعة من القرآن الكريم وسبعة من الشِّعر، قال: فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴿٤٣﴾﴾ ، [سورة هود: ٤٣] أي: ولكن من رحم يعصم أو معصوم(٣).

---

(١). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٧٢)، البديع في علم العربية، ابن الأثير الجزري (١/ ٢٢٩).

(٢). شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٥٨).

(٣). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٥)، الأصول، ابن السراج (١/ ٢٩١)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (٢/ ٢٣٨).

قال أبو سعيد السَّيرافي: "فمن رحم يعني: من رحمه الله تعالى، ومن رحمه الله تعالى معصوم، فكأنَّه قال: لكن من رحم الله معصوم، وما بعد (إلا) غير الَّذي قبله، ومثله من الكلام لو جاء سيل عظيم يخاف منه الغرق أن يقول قائل: لا عاصم اليوم من هذا السيل إلا من أقام في الجبل، فالمقيم في الجبل ليس بعاصم. ومعناه: ولكن المقيم في الجبل معصوم منه"(١).

ومن الشواهد الشِّعرية الَّتي ذكرها سيبويه قوله: ومثل ذلك من الشِّعر قول النَّابغة: [من الطويل]

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أنْ سيوفَهم... بهنَّ فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ(٢)

أي: ولكن سيوفهم بهن فلول(٣).

أما حكم هذا النَّمط وما شاكله في الاستثناء فقد تعددت الآراء في تخريجه وتوجيهه، وقد فصل أبو حيان القول وذكر آراء العلماء فيه(٤)، ولكن أرجح ما قيل نصه: وإذا كان الاستثناء منقطعًا،..ولم يصح إغناء المستثنى عن المستثنى منه نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، ففي زاد ونقص ضميران

---

(١). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٧١).

(٢). ديوان النابغة الذبياني (ص ٤٤)، الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٦)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٧٠)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٦٤)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (٢/ ٢٣٩).

(٣). الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٢٦)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٧٠).

(٤). للمزيد من الفائدة فقد فصل أبو حيان في الموقع الإعرابي لـ"ما نقص" في التذييل والتكميل (٨/ ٢٢٤- ٢٢٦)، وانظر أيضا: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٥١)، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (١/ ٥٤٦)، حاشية الصبان (٢/ ٢١٧-٢١٨).

فاعلان، فالمعنى: لكنه نقص, ولكنه ضر, وما مصدرية, كأنَّه قال: ما زاد إلا النَّقص, وما نفع إلا الضر, إذ لا يقال: زاد النقص، ولا نفع الضرر؛ فهذا الذي لا يمكن أن يتوجه عليه العامل أو يتسلط عليه، ولا يجوز فيه تفريغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها، لا يصح فيه عند جميع العرب إلا النصب، يتعيّن فيه النصبُ إجماعًا واتفاقًا[1]، وقد سبق بيان حكمه عند ابن يعيش في شرحه لقولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فقال: فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلَّا النصب على لغة بني تميم وغيرهم، لتعذُّر البدل.

ممَّا تقدَّم فيعدُّ الاستثناء المنقطع مظهرًا من مظاهر الإحلال في العربية، فالاستثناء المنقطع له بنيتان؛ سطحية وعميقة، سطحية تتجلى بإلا، وما ينوب عنها كغير وسوى، وبنية عميقة تكون بمعنى ولكن، وما عنون به سيبويه يشي بهذا الإحلال؛ فقال: باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن، وفي الشَّواهد الَّتي ذكرها سيبويه إحلال آخر إضافة إلى هذا، بنيته السطحية ما والفعل، وبنيته العميقة الاسم.

(١). ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥١١)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٢٤-٢٢٥)، الجنى الداني، المرادي (ص ٥١٥)، توضيح المقاصد، المرادي (٢/ ٦٧٠)، أوضح المسالك، ابن هشام (٢/ ٢٢٩)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢١٥١)، شرح الأشموني (١/ ٥٠٧)، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (١/ ٥٤٦)، همع الهوامع، السيوطي (٢/ ٢٥٧)، حاشية الصبان (٢/ ٢١٧-٢١٨).

أمَّا الوظيفة التي أدَّاها هذا الإحلال فقد ذكرها كل من ابن يعيش وأبي حيان وهي تتمثَّل في نصب هذا الأداء على الاستثناء المنقطع الذي لا يمكن أن يتوجه عليه العامل أو يتسلط.

ويلحظ أنَّ سيبويه استحضر في ذهنه ولم يكن غائبا عن فكره ما جاءت به النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية، فما ناقشه سيبويه في هذه المسألة يمثِّل عنصرين أو مكونين من مكونات النظرية التحويلية؛ أولا: البنية العميقة والسطحية. وثانيا:الإحلال. ولكنَّ طريقة المناقشة والعرض مختلفة، أمَّا الجوهر فهو متقارب إلى حدٍّ ما، وبناء على هذا لا يستبعد أن يكون تشومسكي اطلع على الكتاب، وتأثر به سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد صرَّح تشومسكي باطلاعه على علوم العربية ولا سيَّما النحو كما ذكر سابقا.

إحلال ذا محل الَّذي:

قال سيبويه في باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الَّذي: "وليس يكون كالَّذي إلا مع ما ومَنْ في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الَّذي، ويكون ما حرف الاستفهام"(١).

الأصل في (ذا) أنَّه اسم إشارة للقريب المذكر... وهذا النَّصُّ الَّذي ذكره سيبويه يعالج مسألة إحلال ذا محل الَّذي، أي: إحلال اسم الإشارة محل الاسم الموصول، ولا يكون هذا الإحلال إلا في باب الاستفهام مع ما ومن خاصة،

(١). الكتاب، سيبويه (٢/ ٤١٦)، انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١٨٣)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٥٣).

وقد ذكر سيبويه شاهدين يوضِّحان هذا الإحلال، قال: "أمَّا إجراؤهم (ذا) بمنزلة الَّذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ"(١).

فـ(ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، و(ذا) اسم موصول مبني بمعنى الَّذي في محل رفع خبر المبتدأ، ورأيت صلة الموصول والعائد محذوف تقديره رأيته.

والشَّاهد الثَّاني قول الشَّاعر لبيد بن ربيعة: [من الطويل]

أَلا تَسْأَلانِ المرْءَ ماذا يُحاوِلُ... أنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطلُ(٢)

فـ(ما) استفهام.. مبتدأ، و(ذا) موصول مع صلته خبره، و يحاول: صلته، والعائد محذوف، والتقدير: ما الشيء الذي يحاوله؟.(٣)

وما ذكره سيبويه في هذا الباب مجمع عليه لدى العلماء والنُّحاة بلا خلاف؛ فقد ذكروا لـ(ماذا) عدة استعمالات من أبرزها: أن تأتي (ما) استفهامًا، وهي اسم تام مرفوعُ الموضع بالابتداء، و(ذا) خبرُه، وهي بمعنى الَّذي، وما بعده من

---

(١). الكتاب، سيبويه (٢/ ٤١٧)، انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١٨٣)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٥٣).

(٢). ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ص ٨٤)، الكتاب، سيبويه (٢/ ٤١٧)، شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣/ ١٨٣)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٥٣)، المفصل، الزمخشري (ص ١٩٠)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٨٧)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٩٧)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٣/ ٤٤)، الجنى الداني، المرادي (ص ٢٣٩)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام (ص١٥٣).

(٣). الجنى الداني، المرادي (ص ٢٣٩)، المقاصد النحوية، العيني (٤٠٦/١)، شرح التصريح على التوضيح، الوقاد (١٦٤/١).

الفعل والفاعل صلته، والعائد محذوف، وهذا في قولنا: ماذا رأيت؟ أو ماذا صنعت؟. والاستعمال الثَّاني: أن تجعل (ما) و(ذا) جميعا بمنزلة (ما) وحدها، وتكون قد ركَّبت من كلمتين كلمة واحدة، نحو: إنمَّا، وحَيْثُمَا، ونحوهما من المركبة، وتكون (ما) مع (ذا) في موضعِ نصب بـ"رأيت/صَنَعْتَ". والاستعمال الثَّالث: البقاء على الأصل؛ (ما) استفهامية، و(ذا) للإشارة، نحو: من ذا الذَّاهب؟ وماذا التَّواني؟[1].

وما يعنيني هنا الاستعمال الأول فهو يمثِّل صورة من صور الإحلال؛ قال ابن مالك: "وكذلك (ذا) بعد استفهام بـ(ما) أو (من) يقع موقع الَّذي، وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها، نحو: ماذا علمت أخير أم شرٌّ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران؟ وماذا صليت أركعةٌ أم تسليمةٌ؟ ومن ذا خطبت أهندٌ أم دعدٌ؟".[2]

وقد وضع العلماء شروطًا لمجيء ذا موقع الذي؛ أحدها: أن لا تكون للإشارة، والثَّاني: ألا تكون ملغاة، أي: أن تجعل مع (ما) أو (من) اسمًا واحدًا مستفهمًا به. والثَّالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتِّفاق، أو بـ(من) على

(١). الكتاب، سيبويه (٢/ ٤١٦-٤١٧)، الأصول، ابن السراج (٢/ ٢٦٣-٢٦٤)، التعليقة، أبو علي الفارسي (٢/ ١١٨)، المفصل، الزمخشري (ص ١٩٠-١٩١)، البديع في علم العربية، نشوان الحميري (٢/ ٢٤٠-٢٤١)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٩٦)، التذييل والتكميل، أبو حيان (٣/ ٤٤)، الجنى الداني، المرادي (ص ٢٣٩)، مغني اللبيب، ابن هشام (ص ٣٩٥-٣٩٧).

(٢). شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٩٦).

الأصحِّ[1]، علمًا أنَّ الكوفيين أثبتوا مجيء ذا بمعنى الَّذي في غير (ماذا)، وهذا شاذٌّ عند البصريين[2].

أما الفرق بين الاستعمالين الأول والثَّاني ففي الأول: إذا قلت: ماذا صنعت؟، كانت (ما) مبتدأ، و(ذا) بمعنى الَّذي خبره،... وجوابه في الأفصح (خير) بالرفع حتَّى يطابق بين السُّؤال والجواب؛ لأنَّ الاستفهام حينئذ يكون بجملة اسمية. وفي الثَّاني: ماذا؟ بجملته في موضع نصب مفعولًا مقدمًا بـ(صنعت) ولا ضمير في (صنعت)، وكأنَّك قلت: أي شيء صنعت؟ وجواب هذا في الأفصح (خيرًا) بالنَّصب حتَّى يطابق بين السُّؤال والجواب؛ لأنَّ الاستفهام حينئذ يكون بجملة فعلية. ويظهر الفرق الثَّاني بينهما بالبدل، فعلى الاستعمال الأول رفع البدل؛ لأنَّه بدل من (ما) وهي في محل رفع، وفي الثَّاني بالنَّصب على البدلية من (ماذا)؛ لأنَّه في محل نصب بالمفعولية مقدمًا، فجوابُ الأول مرفوعٌ، وجواب الثَّاني منصوبٌ؛ لأنَّ الجواب بدلٌ من السُّؤال[3].

وممَّا تقدَّم فما ذكره سيبويه، وأجمع عليه النُّحاة والعلماء من بعده من وقوع (ذا) موقع الَّذي، وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها يمثل صورة من صور

---

(١). أوضح المسالك، ابن هشام (١/ ١٦٣-١٦٤)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٢/ ٦٧١)، المقاصد النحوية، العيني (٤٥٦/١)، شرح الأشموني (١٤٥/١)، حاشية الصبان (١/ ٢٣١).

(٢). شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٤٢٩).

(٣). شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٨٦- ٣٨٧)، شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١٩٦-١٩٧) التذييل والتكميل، أبو حيان (٣/ ٤٤)، شرح ابن الناظم (ص ٦٢)، شرح الأشموني (١٤٥/١)، حاشية الصبان (١/ ٢٣١).

الإحلال لدى التَّحويليين، وقد أدَّت (ذا) وظيفة الاسم الموصول وحملت دلالته، فما بعده من الفعل والفاعل صلته، والعائد محذوف كما تقدم.

أمَّا مصطلح الإجراء الَّذي ذكره سيبويه في هذه المسألة فهو يقارب مفهوم عنصر الإحلال، ويلتقي معه في الدَّلالة على قوع شيء موقع شيء، فسيبويه في هذه المسألة عبَّر عن عنصر الإحلال بمصطلح الإجراء.

إنَّ بمعنى أجلْ

قال سيبويه في هذا باب آخر من أبواب إنَّ: "وأما قول العرب في الجواب إنَّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى، وهي الَّتي بمنزلة أجل"(١).

قال الشَّاعر: [من مجزوء الكامل]

بَكَر العَوَاذلُ في الصَّبُو... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

ويَقُلْنَ شيبٌ قد عَلا... كَ وقدْ كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّه(٢)

(١). الكتاب، سيبويه (٣/ ١٥١)، انظر: الكتاب، سيبويه (٤/ ١٦٢)، الأصول، ابن السراج (١/ ٢٥٩)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٣٧٦)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣٢٣).

(٢). الكتاب، سيبويه (٣/ ١٥١) لم ينسبه، المنتخب، كراع النمل (ص ٦٢٢) نسبه لعبد الله بن قيس الرقيات، وذكر يَبْتَدِرْ... نَ مَلَامَتِي مكان في الصبوح يلمنني، الأصول، ابن السراج (٢/ ٣٨٣) ذكر البيت الثاني فقط ولم ينسبه، إعراب القرآن، النحاس (٣/ ٣١) نسبه لابن قيس الرقيات، معاني القراءات، الازهري (٢/ ١٥١) ذكر البيت الثاني ونسبه لابن قيس الرقيات، اللمع، ابن جني (ص٤٣) لم ينسبه.

المعنى: يلمنني على اللهو والغزل، وألومهُنَّ على لومهنَّ لي، ويقلن لي: قد شبت وقد كبرت، فأقول: نعم. يريد أنَّه يأتي ما يأتي على علم فيه بأمر نفسه[١].

يتجلى الإحلال هنا بمجيء (إنَّ) بمنزلة (أجل)، فـ(إنَّ) هنا حلت محل (أجل)، وأدت وظيفتها في الجواب، وقد ذكر سيبويه شاهدين –قول العرب والشاهد الشِّعري– ويوضِّح الشَّاهدان مسألتين؛ المسألة الأولى: الإحلال؛ حيث نُزِّلت (إنَّ) فيهما منزلة (أجل) في الجواب، والمسألة الثانية: إلحاق هاء السَّكت الَّتي تبين الحركة..

قال ابن السَّرَّاج: "الحروف كلها لك أن تقف عليها على لفظها, فالصَّحيح فيها والمعتل سواء, وقد ألحق بعضهم الهاء في الوقف لبيان الحركة، فقال: إنَّهْ, يريدون (إنَّ) ومعناها (أَجَلْ)"[٢], وذكر شاهد سيبويه الشِّعري.

وقال أبو محمد السيرافي: ذكر سيبويه قبل هذا الموضع من الباب أنَّ الهاء التي تدخل لبيان الحركة في الوقف في غير الأشياء الَّتي حذف منها حروف المد واللين كقولهم: (ثمَّهْ) إذا وقفوا على الهاء لبيان حركة الميم، و (هَلمَّهْ) إذا وقفوا، ومثل ما ذكرنا... قول العرب: (إنَّهْ) في الوقف، وهذه (إنَّ) التي بمنزلة (أَجَلْ) في الجواب[٣].

---

(١). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣٢٤).

(٢). الأصول، ابن السراج (٢/ ٣٨٣)، ذكر يريدون (أنَّ) والصواب يريدون (إنَّ) فالمكسورة تأتي بمنزلة أجل.

(٣). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣٢٣).

قال ابن الوراق: "وأمَّا (إنَّ) الَّتي بمعنى (نعم) فإنَّما استعملت على هذا الوجه؛ لأنَّ (نعم) إيجاب واعتراف، و(إنَّ) تحقيق وإثبات، فلتضارعهما في المعنى حملت (إنَّ) على (نعم)[1].

ومن الآيات الَّتي تقع في هذا الباب وتعددت توجيهات النُّحاة والعلماء فيها قراءة المدنيين والكوفيين لقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴿٦٣﴾ ﴾ ، [سورة طه: ٦٣][2]، وما يعنينا هنا من هذه التَّوجيهات المتعددة ما يخصُّ الإحلال وهو ما ذكره الزَّجَّاج بقوله: "والَّذي عندي – والله أعلم – وكنت عرضته على عالِمَيْنَا – محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي– فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا وهو أنَّ (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأنَّ اللام وقعت موقعها، وأنَّ المعنى هذان لهما ساحران"[3].

وذكر أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ من التَّوجيهات الَّتي ذكرت لهذه القراءة أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم)، قال: "حكى الكسائي عن عاصم قال العرب: تأتي بـ(إنَّ) بمعنى (نعم)، وحكى سيبويه أنَّ (إنَّ) تأتي بمعنى (أجل). وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان. قال أبو جعفر: ورأيت أبا إسحاق

---

(١). علل النحو، ابن الوراق (ص ٤٥١).

(٢). هذه قراءة المدنيين والكوفيين وقد أجمع القراء على تشديد نون (إنّ) إلّا ابن كثير وحفصا عن عاصم فإنهما خفّفاها. انظر: إعراب القرآن، النحاس (٢/٣٠)، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص ٢٤٢).

(٣). معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٣/ ٣٦٣)، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص٢٤٣)، معاني القراءات، الأزهري (٢/ ١٥١)، سر صناعة الإعراب، ابن جني (٢/ ٥٨)، حجة القراءات، ابن زنجلة (ص ٤٥٥).

وأبا الحسن علي بن سليمان يذهبان إليه"[١]. ثم ذكر أبو جعفر النَّحَّاس شواهد عدة على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ثم قال: "فعلى هذا جائز أن يكون قول الله -عزّ وجلَّ-: "إِنَّ هذانِ لَساحِرانِ" بمعنى (نعم)"[٢].

ومن الشَّواهد على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) قول الشَّاعر: [من الكامل]

قالوا: غَدَرْتَ فقلتُ: إنَّ ورُبَمَا... نالَ العُلَى وشَفَى الغَلِيلَ الغادِرُ[٣]

أي: نعم. قال ابن يعيش: "وقد جاءت (إنَّ) بمعنى (نعم) كثيرًا"[٤].

ومن الشَّواهد النَّثرية الَّتي أُحتُج بها على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) قول عبد الله بن الزُّبير -رضي الله عنه- لابن الزَّبير الأسدي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال: إنَّ وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها[٥]، ومما ذكر أيضا قولنا: إنِّ الحمد لله؛ فالعرب تجعل (إنَّ) في معنى (نعم) كأنه أراد: نعم الحمد لله، وذلك أنَّ خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بنعم[٦].

---

(١). إعراب القرآن، النحاس (٣/٣١)، انظر: شمس العلوم، نشوان الحميري (١/ ١٢٤).

(٢). إعراب القرآن، النحاس (٣/٣١)، انظر: شمس العلوم، نشوان الحميري (١/ ١٢٤).

(٣). إعراب القرآن، النحاس (٣/٣١)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني (١/ ٣٥٨) نسبه لمسعود الأسدي، التذكرة الحمدونية، ابن حمدون (٣/ ٣٧-٣٨) نسبه لمسعود بن عبد الله الأسدي، شمس العلوم، نشوان الحميري (١/ ١٢٤).

(٤). شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٥٨).

(٥). غريب الحديث، ابن قتيبة (١/ ٥٣٧-٥٣٨)، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ص٢٤٣)، شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٢)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٣٦٠).

(٦). إعراب القرآن، النحاس (٣/٣١)، شمس العلوم، نشوان الحميري (١/ ١٢٤).

والَّذي ذكره سيبويه من مجيء (إنَّ) بمنزلة (أجل) أو (نعم) في الجواب قال به جمهور العلماء ولا سيما المتقدمون وأخذوا به، وبعضهم زاد شواهد أخرى إضافة لما ذكر سيبويه، ومن هؤلاء العلماء الأخفش، والكسائي، والمبرِّد، وكراع النمل، والزَّجَّاج، والنَّحَّاس، وابن جنِّي في اللُّمع، والزَّمخشري، وابن يعيش، وغيرهم مما لا يتسع المقامة لذكره(١)، إلا أبا عبيدة، فقد ذكر أبو حيان والمرادي أنَّ أبا عبيدة أنكر أن تكون (إنَّ) بمعنى (نعم)، تكون المؤكدة والهاء اسمها، والخبر محذوف(٢).

ولقد جهدت في تخريج هذا الرأي -أنكر أبو عبيدة أن تكون (إنَّ) بمعنى (نعم)- الَّذي نصَّ على الإنكار، فلم أقف عليه في مجاز القرآن، ولم أقف على مقالة أبي عبيدة هذه على الرَّغم من كثرة المصادر الَّتي رجعت إليها، وجلّ المصادر الَّتي ذكرت رأي أبي عبيدة نقلت ما نصه "أَيْ: إِنَّه كان كما يقلن، قال أَبو عبيد: وهذا اختصار من كلام العرب يكتفى منه بالضَّمير؛ لأَنَّه قد علم معناه"(٣)، ولم تزد على ذلك، ولم تذكر أنَّ أبا عبيدة أنكر مجيء (إنَّ) بمعنى

(١). المنتخب من كلام العرب، كراع النمل (ص٦٢١-٦٢٢) ، معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (٣/ ٣٦٣)، إعراب القرآن، النحاس (٣/ ٣١)، اللمع، ابن جني (ص ٤٢- ٤٣)، المفصل، الزمخشري (ص ٣٩٧)، شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ٣٥٨-٣٥٩).

(٢). ارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٢٧١)، الجنى الداني، المرادي (ص ٣٩٨-٣٩٩).

(٣). الصحاح، الجوهري (٥/ ٢٠٧٣-٢٠٧٤)، مختار الصحاح، الرازي (ص ٢٤)، لسان العرب، ابن منظور (١٣/ ٣١).

(نعم)، فأبو عبيدة ذكر أنَّها في الشَّاهد المؤكدة، والهاء اسمها..ولكنه لم ينكر رأي سيبويه ولم يتطرق له.

وقال ابن عصفور معلقًا على قول ابن الزُّبير السَّابق: "وفي ذلك خلاف بين النَّحويين فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى (نعم)، كأنَّه قال: نعم وراكبها. ومنهم من ذهب إلى أن الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى، وهذا أولى عندي؛ لأنَّه قد تقرر أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر, ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نعم)"(١).

أما ابن مالك فقد رجح مذهب سيبويه وانتصر له، فقال: أنكر بعض العلماء كون (إنَّ) بمعنى (نعم)، وزعم أنَّ (إنَّ) في قوله.."وقد كبرت فقلت: إنَّه" مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفًا... والَّذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله، ولكنَّ الشَّواهد على كون (إنَّ) بمعنى (نعم) مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها. وذكر قول عبد الله بن الزُّبَيْر – رضي الله عنه– لابن الزَّبير الأسدي السابق، وذكر ثلاثة شواهد شعرية وجهها على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)، ثم قال: ونبهت في هذا الباب على ورود (إنَّ) بمعنى (نعم) ليعلم بها، فتعامل بما تعامل (نعم) من عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها(٢).

---

(١). شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير"، ابن عصفور (١/ ٤٤٤).

(٢). شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٢-٣٣)، تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٣٥٩-١٣٦١).

بينما خالفه أبو حيان بقوله: مذهب سيبويه والأخفش أنَّ (إنَّ) ترادف (نعم)، فلا إعمال لها، واختاره ابن مالك، وزعم أنَّ الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب، وأنكر ذلك أبو عبيدة، وهو اختيار ابن عصفور، ثم قال أبو حيان: وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلًا على مرادفة (إنَّ) لـ(نعم) إذ يحتمل أن تكون هي العاملة، ثم ذكر شواهد ابن مالك جميعًا وجهها على (إنَّ) العاملة، وقال: وهذا المذهب أولى؛ لأنَّه قد تقرر فيها أنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر, ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى (نَعَمْ)[1].

وبناء على ما تقدَّم فسيبويه وجمهور العلماء ولا سيما المتقدمون يرون أنَّ (إنَّ) تأتي بمعنى (أجل) أو (نعم) في الجواب، أما أبو عبيدة فيرى أنها عاملة، ولم أقف على ما يثبت ما نسب لأبي عبيدة من إنكار مجيء (إن) بمعى (أجل) أو (نعم)، أما ابن عصفور فذكر الرأيين وأخذ بالرأي الثاني معللًا ذلك، وأرى أنَّ كلا الرأيين صحيح، ولكل رأي ما يعضده من أدلة، فبأي الرأيين أخذت أصبت، فاختلاف العلماء وتعدد التَّوجيهات يدلُّ على سعة اللُّغة العربية وقدرتها التعبيرية.

وما وجه به سيبويه من مجيء (إنَّ) بمعنى (أجل) يمثل صورة من صور الإحلال عند التَّحويلين؛ حيث حلَّت (إنَّ) محل (أجل/ نعم)، وأدت وظيفتها، وأعطت دلالتها ومعناها المتمثِّل في الإيجاب والإثبات كما في الشَّواهد السَّابقة،

(١). التذييل والتكميل، أبو حيان(٥/١٢٨- ١٣١)، ارتشاف الضرب، أبو حيان(٣/ ١٢٧١)، مغني اللبيب، ابن هشام (١/٥٦-٥٧).

والعلة في هذا الإحلال كما ذكر ابن الوراق هي المضارعة في المعنى؛ فـ(نعم) إيجاب واعتراف، و(إنَّ) تحقيق وإثبات، وما ذكره سيبويه من توجيه أولى عندي؛ لأنَّه يقوم على تقدير واحد، وهذا الإحلال قيده سيبويه بأن يقع في الجواب، أما إذا عددناها العاملة، فيلزم أن نقدر شيئين وأكثر؛ الاسم، والخبر، وما يتعلَّق بهما من متمِّمات.

إحلال المضاف إليه محل المضاف

قال سيبويه في باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأمّ: "أمَّا ما يضاف إلى الآباء والأمَّهات فنحو قولك: هذه بنو تميمٍ، وهذه بنو سلولٍ، ونحو ذلك. فإذا قلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنَّما تريد ذلك المعنى، غير أنَّك إذا حذفت المضاف تخفيفًا، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴿٨٢﴾﴾ [سورة يوسف: ٨٢]، ويطؤهم الطَّريق، وإنَّما يريدون: أهل القرية، وأهل الطَّريق، وهذا في كلام العرب كثير، فلمَّا حذفت المضاف وقع عل المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنَّه صار في مكانه فجرى مجراه، وصرفت تميمًا وأسدًا؛ لأنَّك لم تجعل واحدًا منهما اسمًا للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف، ألا ترى أنَّك لو قلت: اسأل واسطًا كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسطٍ، فأنت لم تغير ذلك المعنى وذلك التَّأليف، إلا أنَّك حذفت"(١).

(١). الكتاب، سيبويه (٣/ ٢٤٦-٢٤٧).

تحدَّث كثير من العلماء عن هذا الإحلال المتمثل في إقامة المضاف إليه مقام المضاف بعد حذفه، فلا يكاد كتاب من كتب اللُّغة والنَّحو يخلو من هذه المسألة[1]، وكلام سيبويه في هذا الباب يخصُّ ما يضاف إلى الأباء والأمَّهات من أسماء القبائل، فقولنا: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، يقصد بها: هذه بنو تميمٍ، وهذه بنو أسدٍ، وهذه بنو سلولٍ، فحذف المضاف وأحل المضاف إليه محله، فوقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف؛ لأنَّه صار في مكانه فجرى مجراه، وصرفت تميمًا وأسدًا؛ لأنَّك لم تجعل واحدًا منهما اسما للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف، وهذا ما فسره أبو سعيد السيرافي، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، فجرى لفظه على ما كان، وهو مضاف إليه، فيقال: هذه تميمٌ وهؤلاء تميمٌ، ورأيت تميمًا، ومررت بتميمٍ، وأنت تريد هؤلاء بنو تميم، فتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، فإن كان المضاف إليه منصرفًا بقيته على صرفه وإن كان غير منصرف منعته الصرف[2].

---

(١). انظر: المقتضب، المبرد (٣/٢٣٠)، الأصول، ابن السراج (٢/ ٢٥٥)، تصحيح الفصيح، ابن درستويه (ص ٢٥٣)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ١٧)، المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ص ١٨٧-١٨٨)، شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٩٦٨).

(٢). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ١٧)، ذكر أبو سعيد السيرافي أن آباء القبائل وأمهاتها إذا لم تضف إليها البنون، قد تأتي على ثلاثة أوجه وقد اقتصرت هنا على الوجه الأول؛ لأنه هو الذي يفسر قول سيبويه في المسألة المذكورة لمزيد من الفائدة انظر (٤/١٧-٢٢)، انظر أيضا: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (٢/ ٤٦٤-٤٦٩).

وقد قصد بتميم وأسد وسلول أبناء القبيلة لذلك صرفه، ولو كان المقصود القبيلة لمنع الصَّرف للعلمية والتَّأنيث؛ لأنَّ القبيلة مؤنثة.

ومما يتَّصل بهذا الإحلال أيضا عند سيبويه؛ فكما حذفت المضاف تخفيفًا فيما يضاف إلى الأباء والأمهات من أسماء القبائل كذلك حذف في قوله عزَّ وجلَّ: "واسأل القرية"، ويطؤهم الطَّريق، وأنَّما يريدون: أهل القرية، وأهل الطَّريق، وهذا في كلام العرب كثير؛ أي: حذف المضاف وإقامة المضاف مقامه كثير.

وقد جعل ابن السَّرَّاج وأبو علي الفارسي هذا الحذف والإحلال من باب الاتِّساع، فقال ابن السَّرَّاج: "فأمَّا الاتِّساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله: "واسأل القرية"، تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطَّريق, يريدون: أهل الطَّريق"(١). وقال أبو علي الفارسي: فأمَّا الَّذي فيه من الاتِّساع فإقامة المضاف إليه مقام المضاف في... قولهم: البُرُّ أرخص ما يكون قفيزان، والتَّقدير: أرخص أحواله بيع قفيزين، أو تسعير قفيزين، فأقيم المضاف إليه مقامه لكثرة ذلك في كلامهم والعلم بالمعنى(٢).

وجعله ابن درستويه من باب الإيجاز فقال: "من كلامهم أن يحذف المضاف إيجازًا، أو يقام المضاف إليه مقامه إذا كان مما لا يلبس، كما قال الله عز وجل: "واسأل القرية"، أي: أهل القرية، وكما تقول العرب: اجتمعت اليمامة،

(١). الأصول، ابن السراج (٢/ ٢٥٥).

(٢). المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (ص ١٨٧-١٨٨).

يريدون: اجتمع أهل اليمامة، وذلك أنَّه قد علم أنَّ القرية لا تسأل، واليمامة لا تجتمع، وإنَّما الاجتماع والمسألة لأهلهما، فلم يلبس"[١].

وقال ابن يعيش في إيضاح الإحلال في الآية الكريمة: "قد أعربوا المضاف إليه بإعراب المضاف لوقوعه موقعه، ومباشرته العامل، نحو قوله تعالى: "واسأل القرية"، فالأصل: فاسأل أهل القرية، فالقرية مخفوضة كما ترى بإضافة الأهل إليها، فلمَّا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، فباشره العامل، فانتصب انتصاب المفعول به، وإن لم يكن إيَّاه في الحقيقة،كذلك أعطوه حكمه في غير الإعراب من التَّأنيث والتَّذكير"[٢].

قال ابن مالك: [من الرجز]:

وَمَا يَلِي المُضَاف يَأْتِي خلفًا... عَنهُ فِي الاعْرَاب إِذا مَا حُذِفا[٣]

مما تقدَّم فقد أجمع النحاة على إحلال المضاف إليه محل المضاف ولا سيَّما في باب ما يضاف إلى الأب والأمِّ من أسماء القبائل والأحياء بعد حذفه لدليل لفظي أو معنوي، وإعطائه ما يستحقه من أحكام ووظائف كإعراب وتأنيث وتذكير، والغرض والفائدة من هذا الإحلال بيان مظهر من مظاهر الاتِّساع والإيجاز في اللُّغة، ممَّا يعكس ما تتمتَّع به اللُّغة من إمكانات في توليد أداءات جديدة، وما تتمتَّع به من فصاحة وبلاغة تتجلَّى في الإيجاز والحذف.

---

(١). تصحيح الفصيح، ابن درستويه (ص ٢٥٣).

(٢). شرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ١٩٥).

(٣). شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٩٦٧)، متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف الخطيب (ص ٢٧).

إحلال الواو مكان الباء في باب القسم

قال سيبويه: "والواو الَّتي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: واللهِ لا أفعل"(١).

قال أبو سعيد السَّيرافي: "ذلك أنَّ (واو) القسم لما كانت هي الخافضة مكان (الباء)، جاز أن تدخل عليها حروف العطف فتقول: واللهِ، ووالرَّحمنِ، ووااللهِ ثمَّ واللهِ لأخرجَنَّ"(٢). وقال ابن الورَّاق: "والخفض يقع بالواو دون الباء، والدَّليل على ذلك أَنَّه يحسن أَن تدخل على واو العطف، كم تدخل على الباء، فتقول: ووااللَّهِ لأَفعلَنَّ، كما تقول: وباللَّهِ، فدلَّ على أَنَّها بمنزلة الباء"(٣).

إنَّ أصل حروف القسم الباء(٤)، أمَّا واو القسم فحرف يجر الظَّاهر دون المضمر، وهو فرع الباء(٥)، لذا يتجلَّى الإحلال عند سيبويه هنا في إحلال حرف الواو مكان حرف الباء، فـ(الواو) عنصر تحويلي في البنية السَّطحية يوازي العنصر (باء القسم) في البنية العميقة، حيث يوازيه في الموضع والعمل، فيقع قبل المقسَم به، ويعمل الخفض كالباء. ووضح أبو البركات الأنباري هذا الإحلال فذكر أنَّ واو القسم..لما قامت مقام الباء عملت عملها(٦).

---

(١). الكتاب، سيبويه (٤/ ٢١٧)، انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٥/ ٩٣).

(٢). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣/ ٢٣٠).

(٣). علل النحو، ابن الوراق (ص ٢١١).

(٤). المفصل، الزمخشري (ص٣٨٤)، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ص٢٥٥)، الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (١٥٤/٢).

(٥). الجنى الداني، المرادي (ص ١٥٤).

(٦). الإنصاف، أبو البركات الأنباري (٤٨٩/٢).

وقد فسَّر جمهور النَّحويين هذه الإحلال من باب البدل أو الإبدال، فذهب المبرِّد، وابن السَّرَّاج، والزَّمخشري، وابن الورَّاق، وأبو البركات الأنباري في أحد رأييه، والعكبري، وابن عصفور، وكثير من النَّحويين إلى أن الواو بدل من الباء؛ لأنَّ مخرجهما من الشَّفة، ومعنى الباء قريب من معنى الواو؛ لأنَّ الواو للجمع، والباء للإلصاق، والإلصاق جمع في المعنى[1]. قال الزَّمخشري: و(واو) القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله، أبدلت عنها عند حذف الفعل،.. فالباء لأصالتها تدخل على المضمر والمظهر، فتقول: بالله، وبك لأفعلنَّ كذا، والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء[2]. وقال العكبري: و(واو) القسم بدل من الباء؛ لأنَّهم أَرادوا التَّوسعة في أدوات القسم لكثرته في كلامهم، و(الواو) تشبه الباء من وجهين؛ أحدهما: أنَّ الباء للإلصاق والواو للجمع والمعنيان متقاربان، والثَّاني: أنَّهما جميعًا من الشَّفتين..ولكون الواو بدلًا لا تدخل على المضمر؛ لأنَّه بدل من المظهر فلم يجتمع بدلان[3].

بينما ذكر أبو البركات الأنباري وأبو الفداء أنَّها بدل من الباء، ثم ذكرا رأيًا آخر أنَّها عوض عن الباء، قال أبو البركات الأنباري: ألا ترى أنَّ واو القسم لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يقال: وبالله لأفعلنَّ،

---

(١). المقتضب، المبرد (٤٠/١)، الاصول، ابن السراج (١/ ٤٢٣)، علل النحو، ابن الوراق (ص ٢١١)، المفصل، الزمخشري (ص ٣٨٤)، الإنصاف، أبو البركات الأنباري (٤٩١/٢)، اللباب، العكبري (١/ ٣٧٥)، ، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ص ٢٥٥).

(٢). المفصل، الزمخشري (ص ٣٨٤).

(٣). اللباب، العكبري (١/ ٣٧٥)، الكناش، أبو الفداء (٢/ ٨١).

وتجعلهما حرفَي قسم...لأنَّه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض[١]. وقال أبو الفداء: "أمّا الواو فلا تكون إلا عند حذف الجملة الأولى المقسم بها، فلا يقال: حلفت والله؛ لأنَّ الواو عوض عن الباء والفعل؛ لأنَّ الواو للجمع، والباء للإلصاق وما ألصق بالشَّيء فقد جامعه"[٢].

أمَّا أبو حيان فيرى أنَّ الواو أصل، أي: ليست بدلًا من الباء، قال أبو حيان: "تجر في القسم، وتدخل على كل مضارع ظاهر يحسن الحلف به، والواو أصل، وليست بدلًا من الباء في القسم، خلافًا لزاعمه، ولا يصرح بفعل القسم معها، خلافا لابن كيسان[٣]".

ومما تقدم فسواء قلنا بالبدل وهو قول كثير من النُّحاة وقد اعترض أبو حيان على هذا القول؛ لأنَّه يرى بأنَّها أصل، أو قلنا بالتَّعويض كما ذكر أبو البركات الأنباري وأبو الفداء، فالواو هاهنا في باب القسم بمنزلة الباء كما قال سيبويه، وهذا في النَّحو التَّحويلي نمط من أنماط الإحلال، حيث حلت الواو وهي العنصر (أ) محل الباء وهي العنصر (ب)، وأدت عملها ووظيفتها بجر الظَّاهر فقط، والقول الأقرب إلى التَّرجيح قول من قال بالتَّعويض، وهو في هذه المسألة مصطلح مرداف لعنصر الإحلال ومفهومه عند التَّحويليين.

وقد عبر سيبويه في هذه المسألة عن عملية الإحلال الَّتي حصلت بلفظة المنزلة، فقال: بمنزلة الباء، وقولنا بمنزلة يقارب معنى الإحلال في اللُّغة، ويقارب

(١). الإنصاف، أبو البركات الأنباري (١/٣١٤- ٣١٥).

(٢). الكناش، أبو الفداء (٢/ ٨١).

(٣). ارتشاف الضرب، أبو حيان (٤/ ١٧١٧).

معناه عند التَّحويليين ولا سيَّما في جانبه الأول، أمَّا الغرض والفائدة من هذه الإحلال فهي الاتِّساع في أدوات القسم لكثرته في كلامهم كما ذكر العكبري، وقد تقدَّم الحديث عن فوائد الاتِّساع فيما سبق من مسائل.

إحلال قدْ محل ربَّما

قال سيبويه: "وتكون قدْ بمنزلة ربما، وقال الشاعر الهذلي: [من البسيط]

قدْ أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ... كأنَّ أثْوابَهُ مُجَّت بفِرْصادِ[1]

كأنَّه قال: ربما"[2]. قال أبو محمد السَّيرافي: الشَّاهد: (قد) بمنزلة (ربما)، يريد: ربما تركت القرن مقتولًا[3].

يرى سيبويه أن (قد) في هذا الشَّاهد بمنزلة (ربما)؛ والتَّقدير: ربما أتركُ..، ومن العلماء الَّذين نصوا على هذا الإحلال ووافقوا سيبويه فيما قال المبرِّد، وابن السَّرَّاج، والجوهري، وابن سيدة، وغيرهم[4].

---

(١). الكتاب، سيبويه (٤/٢٢٤)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣١٧-٣١٨) نسبه لعبيد بن الأبرص، الصحاح، الجوهري (٢/ ٥٢٢) نسبه لعبيد ابن الأبرص، الشاهد في: ديوان عبيد بن الأبرص (ص ٥٦) ولم أجده في ديوان الهذليين؛ قال ابن منظور: قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الْبَيْتُ لِعَبِيدِ بْنِ الأَبرص، لسان العرب، ابن منظور (٣/ ٣٤٧).

(٢). الكتاب، سيبويه (٤/ ٢٢٤)، انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٥/ ١٠٠)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣١٨)،

(٣). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣١٨).

(٤). المقتضب، المبرد (١/ ٤٣)، الأصول، ابن السراج (٣/ ١٧٣)، الصحاح، الجوهري (٢/ ٥٢٢)، المخصص، ابن سيدة (٤/ ٢٣٢)، مختار الصحاح، الرازي (ص ٢٤٨).

وأكثر العلماء يرون مجيء (قد) بمنزلة (ربما)، ولكن الخلاف وقع بينهما في معناها، علمًا أنَّ سيبويه لم ينص على معنى محدد لها في هذا الشَّاهد، وقد فهم جماعة من النَّحويين أنَّها للتكثير، ومنهم الزَّمخشري، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم...[١]

ومن الشَّواهد الَّتي ذكرت على مجيء (قد) بمنزلة (ربما) للدَّلالة على التَّكثير إضافة لشاهد سيبويه ما

ذكره الزَّمخشري قال: قال تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ١٤٤﴾ [سورة البقرة: ١٤٤]، "قَدْ نَرى": ربما نرى، ومعناه: كثرة الرُّؤية كقوله وذكر الشَّطر الأول من شاهد سيبويه[٢].

وفهم بعضهم أنَّها للتَّقليل كابن مالك، حيث قال: وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي ك(ربما) في التَّقليل والصَّرف إلى معنى المضي، وهذا ظاهر قول سيبويه.. فإطلاقه القول بأنَّها بمنزلة (ربما) تصريح بالتَّسوية بينهما في التَّقليل والصَّرف إلى المضي[٣].

---

(١). الكشاف، الزمخشري (١/ ٢٠١-٢٠٢)، التذييل والتكميل، أبو حيان (١/ ١٠٧)، مغني اللبيب، ابن هشام (ص ٢٣١).

(٢). الكشاف، الزمخشري (١/٢٠١-٢٠٢)، الجنى الداني، المرادي (ص٢٥٨)، مغني اللبيب، ابن هشام (ص٢٣١).

(٣). شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٩).

* انظر تفصيل الخلاف في هذه المسألة: خزانة الأدب، البغدادي (١١/ ٢٥٣-٢٥٦).

مما تقدَّم نرى إجماعًا على إحلال (قد) مكان (ربما)، وقد ترتَّب على هذا الإحلال توسُّع في الدَّلالة والمعنى؛ فبعضهم ذهب إلى أنَّ هذا الإحلال يومئ بالتَّكثير، وبعضهم يرى التَّقليل، وما ذكره كلُّ فريق في إثبات معنى التَّكثير أو التَّقليل لا مطعن فيه*.

الإحلال في باب الصِّيَّغ الصَّرفية ومعانيها

في معالجة سيبويه لباب معاني الصِّيَّغ الصَّرفية نجد أكثر من صورة من صور الاستغناء الَّتي ذكرت في الكتاب وهي تقارب إلى حد كبير عنصر الإحلال عند التَّحويلين؛ منها:

قال سيبويه: "وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"(١).

وممن ذكر هذا الإحلال أو الاستغناء ابن قتيبة، وابن السَّرَّاج، وأبو سعيد السَّيرافي، وابن يعيش، وأبو الفداء، إذ ذكروا أنَّهم استغنوا عن انطرد أو انفعل بـ(ذهب)(٢). قال ابن السراج: وقالوا: "طردتُه فذَهبَ، استغنى به عن انطرد"(٣).

---

(١). الكتاب، سيبويه (٤/ ٦٦).

(٢). أدب الكاتب، ابن قتيبة (ص ٤٥٨)، الأصول، ابن السراج (٣/ ١٢٦)، شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ٤٤٥)، المخصص، ابن سيدة (٤/ ٣٠٨)، شرح المفصل، ابن يعيش (٤/ ٤٤٠)، الكناش، أبو الفداء (٢/٦٩).

(٣). الأصول، ابن السراج (٣/ ١٢٦).

وقال أبو سعيد السيرافي: "وربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: انطرد، ولا فاطرد "[١].

نلحظ هنا أنَّ مصطلح الاستغناء يرادف الإحلال؛ فذهب حلت محل انطرد، ومسوغ الإحلال أو الاستغناء عند سيبويه أنَّ ذهب تحمل معنى انطرد في هذا السِّياق خاصة، وليس بمطرد، قال ابن قتيبة: "قال سيبويه: وليس هذا مُطّرداً في كل شيء، تقول: طردته فذهب، ولا تقول: فانطرد ولا اطرد"[٢].

ممَّا تقدَّم فقد حلت ذهب وهي العنصر (أ)، محل انطرد (انفعل) وهي العنصر (ب)، ليس هذا فحسب بل أدت دلالتها ومعناها في هذا السِّياق؛ فدلت على معنى المطاوعة.

ومن صور الاستغناء والإحلال أيضا إحلال (أَفعل) محل (فَعَّلَ)، كما أنَّ (فعَّل) تحل محل (أفعل).

قال سيبويه: وقالوا: أسقيته في معنى سقَّيته، فدخلت على (فعَّلْت)، كما تدخل (فعَّلْت) عليها، يعني في (فرَّحت)، ونحوها[٣].

قال ابن قتيبة: "وقد تدخل (أَفْعَلْتُ) عليها – يعني على (فَعَّلْتُ) – في هذا المعنى؛ لأنَّهما يشتركان، كما دخلت (فَعَّلْتُ) عليها، إلا أنَّ ذلك قليل، قالوا: سقَّيتهُ وأَسْقَيْتُه، قلت له: سَقْيًا"[٤].

---

(١). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ٤٤٥)، المخصص، ابن سيدة (٤/ ٣٠٨).

(٢). أدب الكاتب، ابن قتيبة (ص ٤٥٨).

(٣). الكتاب، سيبويه (٤/ ٥٨)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (٣/ ١٧٢).

(٤). أدب الكاتب، ابن قتيبة (ص ٤٦٢).

قال أبو محمد السيرافي:.. أسقيته في معنى سقَّيته..، يريد أنَّه استعمل (أفعلت) في موضع (فعَّلت) إذا أردت أن تقول للإنسان: سقاك اللهَ ورعاك[١].

وقال الجوهري: سَقَّيْتُهُ.. إذا قلت له سَقاكَ الله، وكذلك أَسْقَيْتُهُ[٢].

وقال الرَّضي: "وقد جاء (أَفْعَلَ) بمعنى الدُّعاء، نحو: أَسْقَيْتُه؛ أي: دعوت له بالسُّقْيا، والأكثر في باب الدعاء (فَعَّل)، نحو: جَدَّعَه وعَقَّرَه: أي قال: جدَّعه الله، وعقَّره، وَ(أَفْعَلَ) داخل عليه في هذا المعنى"[٣].

وقد استشهد سيبويه بقول ذي الرُّمَّة على مجيء أسقيته في معنى سقيته، قال ذو الرُّمَّة: [من الطَّويل]

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وأُخَاطِبُهْ

وأُسْقِيهِ حَتَّى كادَ مِمَّا أُبِثُّه... تُكَلِّمُني أَحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ[٤]

وأسقيه؛ أي: أدعو له بالسُّقيا[٥]، فالشَّاهد مجيء (أسقي) بمعنى (سقَّى)، لأنَّهما يشتركان في معنى الدُّعاء.

---

(١). شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣١٤).

(٢). الصحاح، الجوهري (٦/ ٢٣٨٠)، لسان العرب، ابن منظور (١٤/ ٣٩١).

(٣). شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين (١/ ٩١-٩٢).

(٤). ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي (ص ٢٨٧) الكتاب، سيبويه (٤/ ٥٨-٥٩)، شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (٢/ ٣١٤)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري (٣/ ١٧٢)، شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين (١/ ٩١-٩٢) نسبوه لذي الرمة.

(٥). الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي (٣/ ٢٨٩)، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ص١٢٨).

فالإحلال هنا يتجلَّى في مجيء أسقيته موضع سقَّيته، أمَّا الغرض والدَّلالة المستفادة من هذا الإحلال فهي التَّعبير عن معنى الدُّعاء له، فصيغة (أَفْعَلَ) هنا جاءت موضع صيغة (فعَّل)، وهي الأكثر في باب الدُّعاء.

ويتصل بهذا صورة ثالثة دالة على الإحلال ذكرها سيبويه في النَّص السَّابق؛ فكما أنَّ صيغة أفعل (أسقى) حلت محل صيغة فعَّل (سقَّى)؛ فكذلك صيغة فعَّل تدخل على أفعل وتحل محلها، قال سيبويه: "وقد يجيء الشَّيء على (فعَّلت) فيشرَك (أفعلت)، كما* أنهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فَرِحَ وفرَّحته، وإن شئت قلت أفرحته؛ وغَرِمَ وغرَّمته، وأغرمته إن شئت؛ كما تقول: فزَّعته وأفزعته..وتقول: مَلُحَ وملَّحته؛ وسمعنا من العرب من يقول: أملحته، كما تقول: أفزعته... ومثل أفرحت وفرَّحت: أنزلت ونزَّلت، وكثَّرهم وأكثرهم، وقلَّلهم وأقلهم"(١).

قال ابن السَّرَّاج: "وسَقَّيتهُ، قلتَ لَهُ: حَيَّاكَ اللهُ وسَقاك، وقالوا: أَسقيتهُ في معنى سَقَّيْتُهُ؛ ودَخلَ (أَفعل) علَى (فَعَّلَ) كدخول (فَعَّلَ) عليه"(٢).

قال أبو سعيد السيرافي في إيضاح قول سيبويه وفي تجلية هذا الإحلال المتبادل بين الصيغتين: "يريد أنَّ الباب في نقل الفعل وتغييره (أفعلت)، وقد استعملوا فيه (فعَّلت)، كفرَّحت وفزَّعت... والباب في الدُّعاء والتَّسمية أو فيما يدعى به له أو عليه (فعَّلت)، كقولك: جدَّعته وعقَّرته، أي قلت له: جدعك

(١). الكتاب، سيبويه (٤/ ٥٥-٥٦).

*في الكتاب (كها) والصواب ما أثبت، انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ٤٣٥)..

(٢). الأصول، ابن السراج (١٢٦/٣).

الله وعقرك، وقد أدخلوا عليه (أفعلت)، فقالوا: أسقيته في معنى سقَّيته؛ تعني به الدُّعاء له بالسُّقيا. فدخلت (أفعلت) على (فعَّلت)، كما تدخل (فعَّلت) عليها"(١).

إنَّ الإحلال فيما تقدم كما وضَّح أبو سعيد السَّيرافي يتجلَّى في أنَّ الباب في أداء معنى الدُّعاء أنْ يكون بصيغة (فعَّل)، وقد تحل صيغة (أفعل) موضع (فعَّل) في أداء معنى الدُّعاء؛ كما في (سقَّيته وأسقيته)، حيث دخلَتْ (أفْعَلْت) على (فعَّلْت) في أداء معنى الدُّعاء، وحلت محلها، والباب في نقل الفعل أو تغييره أو ما يطلق عليه التَّعدية أن يكون بصيغة (أفعل)، وقد تحل صيغة (فعَّل) لتعدية الفعل موضع (أفعل) ؛ كما قالوا: فرَّح وفزَّع... والأصل فيهما أفرح وأفزع... فصيغة (فعَّل) الأكثر فيها الدُّعاء أو بابها الدُّعاء، وصيغة (أفعل) بابها التَّعدية، ومعنى الإحلال فيهما أنَّ كلَّ صيغة منهما قد تحلُّ مكان الأخرى للدَّلالة على معنى الدُّعاء كما في الصِّيغة الأولى، أو الدَّلالة على التَّعدية كما في الصِّيغة الثَّانية.

(١). شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٤/ ٤٣٨)، المخصص، ابن سيدة (٤/ ٣٠٤).

الخاتمة:

الحمد لله الَّذي بفضلِهِ ومنّهِ وإحسانِهِ أنجزت هذه الدِّراسة، وقد بثثتُ فيها النَّتائج الَّتي توصلتُ إليها، أجمل أهمها بما يأتي:

- كتاب سيبويه زاخر وحافل بانتشار الأداءات والتَّراكيب والمسائل الَّتي تصنَّف تحت عنصر الإحلال عند التَّحويلين، علما أنَّ سيبويه لم يستعمل لفظة الإحلال في كتابه، بل استعمل ألفاظًا ومصطلحات أخرى تقارب عنصر الإحلال، ولا أبالغ إذا قلت: إنَّ سيبويه هو أصل، وتأثَّر به تشومسكي، والقضية لا تعدو تعدد المصطلحات لا غير.
- ذكر سيبويه في الكتاب ألفاظًا وتراكيب عدة تدلُّ على عنصر الإحلال وتقاربه في الدَّلالة والمفهوم، منها: بمنزلة كذا، وهذا التَّعبير (بمنزلة) له حضور واسع في الكتاب، حيث وقفت على ما يزيد على خمسين موضعًا استعمل فيها هذا التَّعبير بمعنى يقارب الإحلال، فقول سيبويه بمنزلة كذا في مواضع كثيرة من الكتاب يراد ويقصد به الإحلال من وجهة نظر التَّحويليين. ومجرى كذا، أو يجري مجرى، أو ما أجري مجرى، حيث استعمل سيبويه هذا التَّعبير وما اشتق منه بكثرة، فقد وقفت على ما يزيد على عشرة مواضع في مسائل وأبواب مختلفة من الكتاب دلَّ فيها على الإحلال. ومعنى كذا، وفي موضع كذا، وتقوم مقامها أو مقام كذا، ويقع على كذا، وبدل من..، ومكان كذا، جاءت كذلك مقاربة للإحلال في بعض المواضع الَّتي استعملت فيها..، وقوله: استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه، هذا التَّعبير يقارب المفهوم الَّذي ذكره تشومسكي للإحلال.

- تعددت الصُّور الَّتي يمكن أن تصنَّف تحت عنصر الإحلال في الكتاب، كإحلال الاسم مكان الاسم, وإحلال الفعل مكان الفعل، وإحلال الاسم مكان الفعل، وإحلال الفعل مكان الحرف، وإحلال الحرف مكان الحرف، وإحلال الحرف مكان الفعل، وهناك إحلال تركيب مكان مفردات، وإحلال مفردات مكان تركيب.
- استحضر سيبويه في ذهنه –ولم يكن غائبًا عن فكره– وجود بنيتين؛ سطحية وعميقة، وهما فكرتان أساسيتان في نظرية تشومسكي؛ فعندما تكلَّم سيبويه في الباب المصادر النَّائبة عن أفعالها صرح بوجود بنيتين، بنية سطحية منطوقة حلَّ المصدر فيها محل الفعل، وأدَّى وظيفته المتمثِّلة بالدُّعاء للمذكور له أو عليه، وسمِّيت فيما بعد مصادر نائبة عن أفعالها...، وبنية عميقة لا يتكلَّم بها، توضح عملية الإحلال الَّتي حصلت وتفسِّر البنية السَّطحية، وقد بقي أثر هذا الإحلال أو أثر البنية العميقة المتمثِّل بنصب المصدر.
- ما عالجه سيبويه من صور الإحلال يدلُّ على عمق التَّفكير النَّحوي عنده، وعند النُّحاة من بعده، فهو يعتمد على البنية العميقة في تحليل البنية السَّطحية وتوجيهها؛ أي: مبدأ التَّأويل والتَّقدير، كذلك يوجد علاقة وثيقة بين الإحلال والحذف، فما تناوله سيبويه من مسائل يعتمد على أربع ركائز؛ الإحلال، والبنية العميقة والبنية السَّطحية، والحذف، والاتِّساع، وهذه عناصر أساسية في نظرية تشومسكي، بل هي جوهر النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية.

- ما عالجه سيبويه من مسائل تحت الإحلال لم يكن مطلقًا وغير مضبوط، بل جعله سيبويه مقيدًا بضوابط وقواعد دقيقة، فلا تحلُّ المشتقات والأوصاف محل الفعل ولا تعمل عمله إلا بشروط، ولا تقع (إن) بمعنى (نعم) إلا في حالات خاصة...
- جعل سيبويه للإحلال دورًا في قياس الأحكام، وله دور في التَّوجيه والتَّقعيد؛ فكما أنَّ الاسم المنصوب في باب التَّحذير بدل من اللَّفظ بالفعل، فكذلك في باب المصادر النائبة عن أفعالها.
- تجلَّى من خلال معالجة المسائل أهمية الاتِّساع المتمثِّل باستخدام أداءات لغوية موضع أخرى، ولا شك أن هذا الاتِّساع في الاستعمال مظهر من مظاهر فصاحة اللُّغة وبلاغته، دالٌّ على المرونة في التَّعبير والأداء، وهذا يعطي المتكلِّم القدرة على التَّفنُّن والتَّنويع في أداء المعنى المطلوب بألفاظ وعبارات متنوعة، ويسهم في فهم الأداءات والتَّراكيب واستنباط معانيها، وله درو بارز في تحديد الدِّلالة وتوضيحها، وتفسير الوظيفة النَّحوية. وهذا المظهر يوافق مبدأ الكفاية عند تشومسكي.
- ذكر ابن فارس مصطلح التَّعويض، وليس بسابق إلى هذا المصطلح، ولكنَّ ما يسجل له أنَّ المفهوم الَّذي وضعه للتَّعويض هو عينه المفهوم الَّذي وضع للإحلال في النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية، وما عالجه من مسائل تحته تعدُّ من جوهر الإحلال؛ أي: أنَّ ابن فارس سابق ومتقدِّم لما جاءت به نظرية تشومسكي، فقد تقدَّم أن بعض الباحثين ترجم مصطلح الإحلال

(Replacement) بالتَّعويض، فالمصطلح والمفهوم عينه ذكره ابن فارس إضافة لما عالجه من مسائل موضِّحة له.

- في الختام لا يستبعد أن يكون تشومسكي قد اطَّلع على الكتاب، وحاول محاكاة ما جاء فيه، وتأثَّر به سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، علما أنَّ تشومسكي قد صرَّح باطلاعه على علوم العربيَّة ولا سيَّما النَّحو.

ثبت المصادر والمراجع:

- إبداعية تحويل الجملة العربية دراسة في التوليد والتحويل في سورة يوسف. فارح، سلوى / ربيعي، وبية. رسالة ماستر، جامعة العربي التبسي/ تبسة، الجزائر، ٢٠١٧م.
- الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث – دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب "في نحو اللغة وتراكيبها". بوبكر، زكموط. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢م.
- الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة. عمايرة، حليمة.ط١، الأردن،دار وائل، ٢٠٠٦م.
- أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت: ٢٧٦هـ). تحقيق: محمد الدالي. (د.ط)، (د.م)، مؤسسة الرسالة، (د.ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي ، (ت: ٧٤٥هـ). تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية. أبو البركات الأنباري، كمال الدين، (ت: ٥٧٧هـ). تحقيق: محمد بهجة البيطار. (د.ط)، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، (د.ت).
- الأشباه والنظائر في النحو. السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ). (د.ت). (د.ط)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.
- أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. حسام الدين، كريم زكي. ط١، القاهرة، دار الرشاد، ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: ٣١٦هـ). تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
- أصول النظرية التوليدية في التراث النحوي القديم من خلال كتاب لمع الأدلة لابن الأنباري. حياة، حدو. رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧م.
- إعراب القرآن. النحاس، أبو جعفر،(ت: ٣٣٨هـ). تحقيق: زهير غازي. ط٣، بيروت، علم الكتب، ١٩٨٨م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. البَطَلْيَوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد، (ت: ٥٢١هـ). تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد. (د.ط)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.
- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية "الجملة البسيطة". زكريا، ميشال. ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.
- أمالي ابن الشجري. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، (ت: ٥٤٢هـ). ت: محمود محمد الطناحي. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري، كمال الدين، (ت:٥٧٧هـ). ط١، (د.م)، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
- أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم سورة آل عمران أنموذجا. النعيمي، هبة موفق عبد الحميد. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط)، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠١م.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ). تحقيق: موسى بناي العليلي. (د.ط)، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٣م.
- البديع في علم العربية. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت: ٦٠٦هـ). تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين. ط١، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس. الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، (١٢٠٥هـ). تحقيق: مجموعة محققين. (د.ط)، (د.م)، دار الهداية، (د.ت).
- التحويل في النحو العربي"مفهومه–أنواعه–صوره". بو معزة، رابح. ط١،الأردن، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٨م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. ط١،(د.م)، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.

- التراكيب النحوية بين الأصلية والفرعية في كتاب سيبويه في ضوء النظرية التوليدية التحويلية. الهنداوي، مجدي حسيني. رسالة ماجستير، جامعة طنطا، ٢٠١٤م.
- التذكرة الحمدونية. ابن حمدون، أبو المعالي بهاء الدين،(ت: ٥٦٢هـ).(د.ت). ط١، بيروت،دار صادر، ١٤١٧هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ). تحقيق: حسن هنداوي. ط١، دمشق، دار القلم(من المجلد ١-٥)، ٢٠٠٠م. ط١، المملكة العربية السعودية-الرياض، دار كنوز إشبيليا (باقي الأجزاء من ٦-١١)، ٢٠٠٥م.
- تصحيح الفصيح وشرحه. ابن درستويه، أَبُو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد، (ت: ٣٤٧هـ). تحقيق: محمد بدوي المختون. (د.ط)، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٩٩٠م.
- تفسير البحر المحيط. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد. بشر، كمال. (د.ط)، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠٥م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب. مراجعة: مصطفى جواد. ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المرادي: الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ). تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي ، ٢٠٠١م.
- تهذيب اللغة. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، وآخرون. (د.ط)، (د.م)، الدار المصرية للتأليف والنشر، (د.ت).
- جامع البيان في تأويل القرآن، تفسير الطبري. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط١، (د.م)، مؤسسة الرسالة،٢٠٠٠م.

- الجامع لأحكام القرآن "تفسير القرطبي". القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد، (ت: ٦٧١هـ). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م.
- الجملة العربية بين القدامى والمحدثين.جزيري، حسين. رسالة ماستر، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٧م.
- الجملة العربية بين النحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي "مقاربة لسانية". عبود، فاكية/ حجام، نسيبة. رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، ٢٠١٨م.
- الجملة في القرآن الكريم "صورها وتوجيهها البياني". بومعزة، رابح. (د.ط)، سوريا، دار رسلان، ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني. المرادي، الحسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ). تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. ط١، بيروت لبنان: الكتب العلمية ، ١٩٩٢م.
- الجهود اللسانية عند مازن الوعر. شتوح، عامر. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، الجزائر، ٢٠١٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الصبان، محمد بن علي ، (ت: ١٢٠٦هـ). ضبطه وصححه وخرج شواهده: إبراهيم شمس الدين. ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (ت: ٣٧٠هـ). تحقيق: عبد العال سالم مكرم. ط٤، بيروت، دار الشروق، ١٤٠١هـ.
- حجة القراءات. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت: حوالي ٤٠٣هـ). محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني. ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.
- حول لسانيات الجملة: آراء ونظريات نعوم تشومسكي. نسيم، مريج/ وفريد، مكدود. رسالة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، ٢٠١٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: ١٠٩٣هـ). تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- الخصائص. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د.ت).

- ديوان امرِئ القيس. (ت: ٥٤٥ م). اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٤م.
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي. مجيد طراد. ط٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، (ت: ٤١هـ). اعتنى به: حمدو طمّاس. ط١، (د.م)، دار المعرفة، ٢٠٠٤م.
- ديوان عبيد بن الأبرص. شرح: أشرف أحمد عدرة. ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٤م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، القاهرة، دار المعارف، (د.ت).
- ديوان الهذليين. تحقيق: محمود أبو الوفا. (د.ط)، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م، (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ٤٥/ ٤٨/ ١٩٥٠م).
- سر صناعة الإعراب. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: حسن هنداوي. ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م.
- شرح أبيات سيبويه. أبو محمد السِّيرافي، يوسف بن أبي سعيد،(ت:٣٨٥هـ). تحقيق:محمد علي الريح هاشم.راجعه: طه عبد الرءوف سعد. (د.ط)، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي، (ت: ٩٠٠هـ). (د.ت). ط١، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٢٠، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة: سعيد جودة السحار وشركاه، ١٩٨٠ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، (ت: ٦٨٦هـ). تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١، بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ، ٢٠٠٠م.

- شرح التسهيل "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين الأندلسي،(ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط١، (د.م)، دار هجر، ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد». ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، (ت: ٧٧٨ هـ). دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح. الأزهري، خالد بن عبد الله، (ت: ٩٠٥هـ).ت: محمد باسل عيون السود.ط١،بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، منشورات علي محمد بيضون، ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير". ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ). تحقيق: صاحب أبو جناح. (رفع عبد الرحمن النجدي). الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية.
- شرح ديوان علقمة بن الفحل، الأعلم الشنتمري. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتي. ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ). تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. (د.ط)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب من كلام العرب. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: عبدالغني الدقر. ط١، دمشق–سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع ، ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري. ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السِّيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت: ٣٦٨هـ). تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

- شرح المفصل. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (ت: ٦٤٣هـ). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب. ط١، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. نشوان الحميري، ابن سعيد اليمني، (ت: ٥٧٣هـ). تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخران. ط١، بيروت–لبنان: دار الفكر المعاصر، دمشق–سورية: دار الفكر، ١٩٩٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (ت: ٣٩٥هـ). حقَّقه: عمر الطباع. ط١، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، (ت:٣٩٣هـ). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
- صور التحويل بالاستبدال في الجملة العربية –سورة البقرة أنموذجا–. غربي، عائشة. رسالة ماستر، جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي، ٢٠١٥م.
- ضرائر الشعر. ابن عصفور، علي بن مؤمن الإِشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ). تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط١، (د.م)، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- علل النحو. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، (ت: ٣٨١هـ). تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط١، الرياض–السعودية، مكتبة الرشد، ١٩٩٩م.
- علم اللغة التقابلي. ياقوت، أحمد سليمان. (د.ط)، (د.م،) دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
- غريب الحديث. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ). تحقيق: عبد الله الجبوري. ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- فقه اللغة وسر العربية. أبو منصور الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٤٢٩هـ). تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط١، (د.م)، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.
- قضايا ألسنية تطبيقية. زكريا، ميشال. ط١، بيروت–لبنان، دار العلم للملايين، ١٩٩٣م.
- قواعد التحويل في شعر عبد الله البردوني، نماذج مختارة " دراسة لسانية". طاهير، عبير / تيطيري، صافيه. رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي/ أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٧م.

- الكتاب. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. ط٣، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل. الزمخشري، جار الله أبو القاسم، (ت: ٥٣٨هـ). تحقيق: عادل أحمد وعلي معوَّض و فتحي حجازي. ط١، الرياض، مكتبة العبيكات، ١٩٩٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود، صاحب حماة، (ت: ٧٣٢ هـ). دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام. (د.ط)، بيروت–لبنان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.
- اللامات. الزَّجَّاجي، أبو القاسم ، (ت: ٣٣٧هـ). تحقيق: مازن المبارك. ط٢، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب. العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت: ٦١٦هـ). ت: عبد الإله نبهان. ط١، دمشق، دار الفكر، ١٩٩٥م.
- اللسانيات التوليدية "من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة". غلفان، مصطفى. ط١، الأردن– أربد، عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠م.
- اللسانية التوليدية والتحويلية. فاخوري، عادل. ط٢ بيروت–لبنان، دار الطليعة، ١٩٨٨م.
- لسان العرب. ابن منظور، جمال الدين، (ت: ٧١١هـ). ط٣، بيروت – لبنان: دار صادر، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة. ابن الصائغ، أبو عبد الله شمس الدين محمد ، (ت: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط١، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: فائز فارس. (د.ط)، الكويت، دار الكتب الثقافية، (د.ت).
- المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المتنبّي. المهلبي، أبو العباس عز الدين أحمد الأزدي، (ت: ٦٤٤هـ). تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. ط٢، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٣م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة. القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر، (ت: ٤١٢هـ). حققه وقدم له وصنع فهارسه: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي. (د.ط)، الكويت، دار العروبة / القاهرة، دار الفصحى، (د.ت).
- متن ألفية ابن مالك. ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب. ط١، الكويت، دار العروبة، ٢٠٠٦م.
- مجاز القرآن. أبو عبيدة، معمَّر بن المثنى التيمي، (ت: ٢١٠). عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين. (د.ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي ، (د. ت).
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، (ت: ٥٠٢هـ). (د.ت). ط١، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ.
- محاضرات في اللسانيات. الشايب، فوزي. (د.ط)، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٩م.
- محاضرات في اللسانيات. هويدي،خالد خليل/والطائي،نعمة دهش.(د.ط)،بغداد،دار الكتب والوثائق، ٢٠١٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. أعده للطبعة الثانية وقدم له: محمد بشير الإدلبي. ط٢، (د.م)، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م.
- مختار الصحاح. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، (ت: ٦٦٦هـ). تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط٥، بيروت – صيدا: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، ١٩٩٩م.
- المخصص. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت: ٤٥٨هـ). تحقيق: خليل إبراهم جفال. ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م.
- المدارس اللسانية المعاصرة. بوقرة، نعمان. القاهرة، الناشر مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م.
- مدخل إلى اللسانيات. علي، محمد محمد يونس. ط١، بيروت،–لبنان، دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤م.
- مدخل إلى المدارس اللسانية. شنوقة، السعيد. ط١، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٨م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السُّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، (ت: ٩١١هـ). تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخران. (د.ط)، صيدا ، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.
- المسائل الحلبيات. أبو علي الفارسيّ، (ت: ٣٧٧ هـ). تحقيق: حسن هنداوي. ط١، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ١٩٨٧م.
- معاني القراءات. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (ت: ٣٧٠هـ). (د.ت). ط١، السعودية، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، ١٩٩١م.
- معانى القرآن. الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي، (ت: ٢١٥هـ). تحقيق: هدى محمود قراعة. ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: ٢٠٧هـ). تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. ط٣، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه. الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل، (ت: ٣١١هـ). تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط٣، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
- المفصل في صنعة الإعراب. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، (ت: ٥٣٨هـ). تحقيق: علي أبو ملحم. ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد ، (ت: ٨٥٥ هـ). تحقيق: علي محمد، وأحمد محمد السوداني، وعبد العزيز محمد. ط١، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٠م.
- المقتضب. المبرِّد، أبو العباس، (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخالق. (د.ط)، بيروت، عالم الكتب، (د.ت).

- المقدمة الجزولية في النحو. الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، (ت: ٦٠٧هـ). تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد وفتحي محمد أحمد. (د.ط)، (د.م)، طبع ونشر: مطبعة أم القرى، (د.ت).
- الممتع الكبير في التصريف. ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (ت: ٦٦٩هـ). (د.ت). ط١، لبنان، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- المنتخب من غريب كلام العرب. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن، (ت: بعد ٣٠٩هـ). تحقيق: محمد بن أحمد العمري. ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٩٨٩م.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. الوعر، مازن. ط١، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧م.
- نظرية تشومسكي اللغوية. ليونز، جون. ترجمة: حلمي خليل. ط١، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.
- النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي الحديث. فرخي، بدرة عمار علي. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٣م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم، (ت: ٤٧٦هـ). دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب. (د.ط)، المملكة المغربية، ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. السُّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، (ت:٩١١هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د.ط)، مصر، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

البحوث:

- التوجيه اللساني للبنى المحولة بالاستبدال. بومعزة، رابح. مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد: الحادي عشر، ٢٠١٨م.
- لقاء مع نوام تشومسكي. الوعر، مازن. مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع٦، ١٩٨٢م.
- النحو التوليدي والتحويلي. شريفة رحمي. بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
- النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي التطورات وعناصر التحويل. الرجوبي، محمد سالم. المجلة العملية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد ٢ ، العدد ٨، يونيو ٢٠١٧م.

● النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي. المنصوري، أحمد المهدي/ الصالح، أسمهان. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد التاسع والعشرون (٢)، شباط ٢٠١٣م.

"تم بحمد الله"